العدد الرابع

مجلة إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055

يوليوز 2025

**خالد الهاني (باحث بسلك الدكتوراه)**

**كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال**

**جامعة محمد الخامس الرباط**

elhanikhalid@gmail.com

# تقنين التقاضي الالكتروني على المستوى المؤسساتي

المغرب يدرك أهمية تطوير العدالة لما لها من أثر كبير على ضمان الحقوق والحريات، وبناء الثقة وتحفيز الاستثمار. ولهذا، عمل على إرساء أسس مؤسساتية وقانونية لإصلاح العدالة، بما يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في المنظومة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلالات التي تعاني منها، خاصة تعقيد المساطر وبطء الإدارة القضائية. وقد جعل جلالة الملك تجويد العدالة ورفع نجاعتها من أولوياته، مؤكدًا على ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحقيق ذلك.[1]، حيث جاء في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدول للعدالة بمراكش: " ندعو لاستثمار ما توفره الوسائل التكنولوجية الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، وتبني خيار تعزيز وتعميم لامادية الإجراءات والمساطر القانونية والقضائية، والتقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق المشرعة والنجاعة، وذلك انسجاما مع متطلبات منازعات المال والأعمال، مع الحرص على تقعيدها قانونيا، وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي " , ومنه أصبح من الضروري استخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة أساسية لتجويد العدالة والرفع من نجاعتها، انسجامًا مع التوجيهات الملكية الرامية إلى إصلاح شامل لمنظومة العدالة.[2] فتحديث العدالة أصبح ضرورة مستعجلة تقتضي التسريع في تبني الحلول الرقمية من طرف المشرع، وضمان تفعيلها من قبل جميع الفاعلين في

[1] - الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش الذي افتتحت اشغاله يوم الأثنين 21 اكتوبر 2019 بمراكش تحت شعار العدالة والاستثمار التحديات والرهانات "..

[2] - يقصد بتكنولوجية المعلومات والاتصال مجموعة من التقنيات والادوات او الوسائل او النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون او المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري او الشخصي او التنظيمي والتي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة او المكتوبة او المصورة او المسموعة المرئية او المطبوعة او الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية , ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات واسترجاعها في الوقت المناسب , ثم عملية نشر هذه الاتصالية او الرسائل او المضامين مسموعة او مرئية او مطبوعة او رقمية ونقلها من مكان الى اخر ومبادلتها.

بنزهة مريم: القضاء الالكتروني بالمغرب , اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي السنة الجامعية 2017-2018 ص 4.

المنظومة القضائية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، قصد تحقيق النجاعة وتقليص آجال التقاضي، وعصرنة الإدارة القضائية في أفق اعتماد نظام التقاضي الرقمي الشامل.

ويعد قطاع العدل ببلادنا من بين أهم القطاعات الحيوية، ووزارة العدل بادرت من جهتها إلى تمكينه من استغلال مختلف التقنيات الحديثة[3]، ومنه فقد نهجت سياسة طموحة قائمة على تحديث مختلف البنيات والهياكل، والعمل على تطوير مجموعة من البرامج والتطبيقات المعلوماتية بهدف تسيير العمل بمختلف محاكم المملكة، واستغلال معظم هذه التطبيقات في تقديم خدماتها العمومية

[3] - المخطط التوجيهي للتحول الرقمي العدالة في المغرب سنة 2020.
التحميل من الرابط التالي: https://www.mile.org/images/2018/citc.pdf
في حين عرف عدنان مصطفى البار التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكاري المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها. كلية الحاسبات وتقنية المعلومات جامعة اللك عبد العزيز.

عبر الخط من خلال البوابات الإلكترونية لفائدة المرتفقين [4].كما اتجه المجلس الأعلى للسلطة القضائية[5] إلى إعلان خطوات غير مسبوقة في باب ترشيد الجلسات وكيفية انعقادها واضعا رؤية استراتيجية قضائية[6] ذات أبعاد شمولية.

كما انخرطت أيضا رئاسة النيابة العامة هي الأخرى في تفعيل برامج معلوماتية متعلقة بالعدالة الجنائية، وأيضا نهج سياسة تشريعية داعية إلى استعمال الرقمنة في تسيير المساطر والإجراءات. والملاحظ اليوم أنه تم تفعيل مجموعة من الأوراش في مجال التقاضي الالكتروني.

ولأن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني عبر المحكمة الإلكترونية يتطلب إعداد البنية التحتية المناسبة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية والوسائل والشبكات ومن ناحية أخرى يتعين أن تكون منظومة المحكمة الإلكترونية مشمولة بأنظمة الحماية التقنية التي تقي من أخطار التعطيل والإتلاف والاختراق [7].

---

[4] - الفرق بين المرتفق والمتقاضي , المرتفقين: يقصد به كل شخص ذاتي او اعتباري يتقدم للإدارة من اجل الحصول على منفعة او درء مفسدة من خلال قرار اداري ,ويعد هذا المفهوم اشمل من مصطلح المتقاضي الذي يقتصر على المدعي او المدعى عليه حسب ما هو متعارف عليه في ادبيات القانون الاجرائي المدني ,وبالتالي فمفهوم المرتفق يستغرق المتقاضي بحيث ان هذا الاخير لا يشمل المرتفق الذي يودع القوائم التركيبية مثلا او طالب السجل العدلي وهلم جر, على عكس المصطلح الاول.

[5] - حيث جاء في كلمة الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2021: " أن نقمة هذا الوباء أتاحت لنا نعمة الاقدام بكل جدية على تطوير برامج التحديث والسير قدما في ورش الرقمنة التي ما فتئ جلالة الملك دام له النصر والتأييد يحث عليها ويؤكد عليها، فاليوم العدالة أمام موعد مع المستقبل لا يمكن أن تخلفه "، وأكد السيد الرئيس أيضا على القيام بعملية تطوير البرامج وتطبيقات الوظائف المهنية والتنظيم الهيكلي لمختلف مصالح المجلس وما يترتب عليه من توفير أنظمة فرعية خاصة بها لإدخال وحفظ ومعالجة المعلومات، باعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام المعلوماتي الكلي المندمج لتحقيق التكامل بين هذه الأنظمة الفرعية.

- عقد الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية السيد مصطفى فارس يوم الخميس 28 ماي 2020 لقاء تواصليا عبر تقنية visioconference مع السادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف بمختلف الدوائر القضائية.

وهذه البرامج يمكن تلخيصها فيما يلي:

-رقمنة مكتب الضبط الرقمي الذي يعد منظومة تقنية لتدبير وتتبع المراسلات تخول تدبيرا إداريا جيدا وتمكن من التحقق من المراسلات وتقليص تبادل الوثائق الورقية وتوفير الاحصائيات وتسهيل الولوج إلى المعلومة ودعم التواصل الإلكتروني.

- التدبير الإلكتروني للوثائق والأرشيف الذي كان دائما هدفا أساسيا بالنسبة لنا سيتيح لنا الزيادة في الإنتاجية وفي جودة الخدمات وضمان الفعالية والنجاعة في الأداء.

-برنامج تدبير الشكايات وطلبات المقابلة الذي نعتبره ليس فقط تدبيرا لعمل إداري بل رافعة لتكريس الثقة وتجويد عمل القضاء وتجسيدا للاليات الدستورية والقانونية التي تلزم بالتجاوب الفعال مع شكايات المرتفقين وتدبيرها بشكل سريع وفعال وشفاف.

- البرنامج الرقمي لتتبع مال الملفات القضائية الذي يمكن من تعزيز استقلال السلطة القضائية وتسهيل الولوج الى المعطيات والإحصائيات وتتبع مختلف الإجراءات والمراحل بشكل سهل وسريع.

-تطوير برنامج خاص لمواكبة قضايا الاستيلاء على عقارات الغير تفاعلا مع التوجهات الملكية السامية بخصوص هذا الموضوع ذي الأبعاد الكبرى والتحديات المتعددة

-تطوير منظومة تدبير الوضعية المهنية للقضاة التي تتضمن مجموعة من الخدمات الإلكترونية وقواعد بيانات شاملة ومفصلة تساعد بشكل كبير أعضاء المجلس على تدبير وضعيات وطلبات السادة القضاة.

-تطوير برنامج تقارير تقييم السادة القضاة وبرنامج تدبير المخزون وتتبع الطلبات وبرامج تدبير التكوينات وبرامج تدبير التأديبات والطعون.

انظر كذلك : كلمة الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2021 يوم الجمعة 05 فبراير 2021

[6] - المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية (2021-2026) يرمي هذا المخطط إلى تحديد الدور الذي يتعين أن يقوم به المجلس الأعلى للسلطة القضائية في مجال مساهمة القضاء في برامج إصلاح منظومة العدالة خلال الفترة المقبلة، سواء فيما يتعلق بتدبير وضعية القضاء أو الإشراف على الشأن القضائي أو في باقي مجالات منظومة العدالة؛ وذلك بتبني مقاربة تشاركية مندمجة تسعى إلى تخليق القضاء، والرفع من قدرات القضاة، والزيادة من منسوب نجاعة أدائهم، وتقوية الملكات القانونية والحقوقية لديهم.

[7] - أسعد فاضل منديل التقاضي عن بعد، دراسة سابقة، ص 49 ,

لذلك سنتناول الموضوع من خلال مطلبين رئيسين نخصص **الأول** لمؤسسات إدارة وتنظيم التقاضي الإلكتروني بينما **الثاني** نعرض فيه للرقمنة ورهان تحقيق النجاعة القضائية.

## المطلب الأول:

## مؤسسات إدارة وتنظيم التقاضي الإلكتروني

يظل المبتغى من اعتماد التقاضي الالكتروني هو تثبيت أحقية الأفراد في أمن قضائي وعدالة لا توقفها الأزمات أو الأوبئة أو حتى حالات الطوارئ، أي إن تحدي استمرار المرفق القضائي حاجة ملحة لصيقة بالإنسان من غير المسموح التفريط فيها مهما كانت الظروف، الشيء الذي يفرض في المقابل تبني إجراءات احترازية تجعل من مبدأ "القاضي الطبيعي"-بمفهومه الكلاسيكي-مبدأً متجاوزا نوعا ما، ليس على المستوى البنيوي وإنما على المستوى الوظيفي، أي إن القاضي يطور آليات اشتغاله باعتماد وسائل تكنولوجية للتواصل عن بعد بينه وبين أطراف الخصومة.

وقد جاء في المادة 25 من قانون التنظيم القضائي الجديد [8] " تعتمد المحاكم الإدارة الإلكترونية للإجراءات والمساطر القضائية، وفق برامج تحديث الإدارة القضائية التي تضعها وتنفذها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وذلك بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، كل فيما يخصه" لذلك سنلقي نظرة حول كيفية تعزيز الإطار المؤسساتي للتقاضي الإلكتروني ومواكبته للتطورات التكنولوجية والهياكل والمؤسسات التي تدير وتنظم التقاضي الإلكتروني، مع التركيز على السلطة القضائية **(الفقرة الأولى )** والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل **(الفقرة الثانية ).**

**الفقرة الأولى: السلطة القضائية:**

[8] -ظهير شريف رقم 1.22.38 الصادر في 30 من ذي القعدة 1443 (30يونيو 2022) بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

تلعب السلطة القضائية دورًا حيويًا في تطوير وتنظيم التقاضي الإلكتروني [9] وتتعاون السلطات القضائية مع الهياكل التنظيمية الأخرى لتوفير بيئة رقمية آمنة وفعّالة لذلك يتعين على القضاة أن يكونوا على دراية بأحدث التطورات في مجال التقنيات القانونية.

وقد أصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية وثيقة جديدة تتضمن المخطط الإستراتيجي للمجلس خلال الفترة ما بين 2021 . 2026. وترمي هذه الإستراتيجية إلى تحديد الدور الذي يتعين أن يقوم به المجلس سالف الذكر في مجال مساهمة القضاء في برامج إصلاح منظومة العدالة خلال الفترة المقبلة، سواء فيما يتعلق بتدبير وضعية القضاء أو الإشراف على الشأن القضائي أو في باقي مجالات منظومة العدالة؛ وذلك بتبني مقاربة تشاركية مندمجة تسعى إلى تخليق القضاء، والرفع من قدرات القضاة، والزيادة من منسوب نجاعة أدائهم، وتقوية الملكات القانونية والحقوقية لديهم. التأهيل المؤسساتي سجلت هذه الإستراتيجية ضرورة الاهتمام بتطوير القدرات المؤسساتية للمجلس، حتى تكون قادرة على تفعيل الأوراش الإصلاحية والإشراف عليها ومواكبة تنفيذها. في هذا الصدد، كشف المجلس الأعلى للسلطة القضائية أن السنوات السابقة منذ تنصيب المجلس بينت وجود بعض النقص أو الضعف في الأداء مرده في بعض الجوانب إلى وجود فراغات قانونية أو بسبب تشعب المساطر وتعقدها. وأشار المجلس إلى أن أجهزته الإدارية لا تغطي العديد من المهام التي يباشرها المجلس في علاقته بالمحاكم، لا سيما فيما يتعلق بتتبع سير القضايا الرائجة، كما لا يتوفر على المعطيات الميدانية. وأفادت الوثيقة بأن المجلس لا يتوفر على المعلومات الضرورية لوضع وتنفيذ برامج النجاعة القضائية، سواء على مستوى تجهيز الملفات للبت أو على مستوى تداول الأحكام. كما لا يتوفر على معطيات تهم الجانب المهني للقضاة، ولا سيما ما يتعلق برصد المواد التي يجب أن تكون موضوع تكوين مستمر، أو الإشكاليات التي تعيق سير العدالة. في هذا الصدد، أكد المجلس الأعلى للسلطة القضائية سعيه من أجل الاهتمام بالتكوين حسب الوثيقة ذاتها، سيسعى المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى إيجاد الإطار القانوني المناسب لإسناد الإشراف على تكوين القضاة إلى المجلس؛ لأن تأهيل القضاة من صلب مسؤولياته وأولوياته. وأشارت الوثيقة إلى أن المصلحة القضائية تقتضي أن تتولى مؤسسات السلطة القضائية الإشراف على تكوين القضاة وتنفيذه، بما يتلاءم مع حاجيات النظام القضائي. وفي هذا الإطار، سعى

[9] - فالتقاضي الالكتروني أسلوب راق ومتحضر متبع في كافة الدول المتقدمة التي عرفت كيف تستغل سرعة و إنجاز التكنولوجيا في تسهيل الإجراءات القضائية وبالفعل قامت بتطبيق نظام القضاء الالكتروني ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية وهولندا وأستراليا وسنغافورة والنمسا ودولة الامارات وأخيرا يتجه المغرب الى تطبيقه للاستفادة من تلك التقنيات الحديثة.

المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى تعديل القانون المنظم للمعهد العالي للقضاء بما يسمح بإسناد رئاسة مجلس إدارة معهد تكوين القضاة إلى الرئيس المنتدب، وبما يسمح أيضا بإشراف هذا المجلس على مباريات الالتحاق بسلك القضاء [10].

وتلعب السلطة القضائية [11] دورًا حيويًا في تحقيق الفعالية والشمولية لنظام التقاضي الإلكتروني وتطويره من خلال بعض الجوانب التي قد تركز عليها السلطة القضائية والمتمثلة في ما يلي:

-**وضع الأنظمة والقوانين:** يتوجب على السلطة القضائية وضع الأنظمة والقوانين التي تحدد كيفية تنظيم التقاضي الإلكتروني، بما في ذلك إجراءات تقديم الدعاوى وتقديم الوثائق القانونية الإلكترونية.

فالدستور الجديد للملكة [12] أكد على تكريس الحقوق الانسانية كما هي متعارف عليها دوليا، وتعزيز الحريات والحقوق العامة بما فيها الحق في التقاضي، اضافة الى صدور عدد من التقارير عن بعض المجالس الدستورية سيما تلك التقارير الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي توصي بدعم وتعزيز العدالة الاجتماعية، هذا دون اغفال بعض التقارير الصادرة عن بعض الهيئات والمنظمات الوطنية.

[10] - المخطط الإستراتيجي المجلس الأعلى للسلطة القضائية (2021. 2026)

[11] - وفي هذا الصدد سبق للمجلس الأعلى للسلطة القضائية أن أعلن عن إطلاق منصة رقمية خاصة بقرارات محكمة النقض بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 26يناير2022 متاحة مجانا للعموم، تجسيدا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى التأكيد على أهمية القرارات الصادرة عن القضاء المغربي، والحث على استثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلوميات والاستفادة من تطبيقاتها في مجال العدالة والنهوض بمنظومتنا القضائية الوطنية.

وقد تم إطلاق اسم " البوابة القضائية للمملكة المغربية" على هذه المنصة بعد تطويرها وتوفيرها فضاء رقميا خاصا بنشر القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف العادية ومحاكم الاستئناف المتخصصة، وفضاء مماثلا للمحاكم الابتدائية العادية والمتخصصة في طور الإنجاز، من أج ل تمكين المعنيين بالأمر من الاطلاع الميسر والمباشر على المسار القضائي للنزاع بجميع مراحله ضمن قاعدة البيانات وجعله رهن إشارة الممارسين والباحثين والمهنيين إسهاما من المجلس في التأطير والتكوين والتخليق والنجاعة، وذلك تنفيذا للمخطط الاستراتيجي للمجلس 2021-2026 ولاسيما الإجراءين 93 و94 منه، انسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد للمملكة.

[12] - ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011) الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.

كل هذه العوامل حتمت على المغرب الانخراط بشكل فعلي وفعال في العديد من الاصلاحات التشريعية من ضمنها اقرار مجموعة من القوانين ومشاريع القوانين: مشروع المتعلق باستعمال الوسائط الالكترونية في الاجراءات القضائية ومشروع قانون المسطرة المدنية ومشروع قانون المسطرة الجنائية وذلك من أجل ضبط وتنظيم التقاضي الالكتروني.[13]

-**تقديم التدريب والتكوين:** يجب أن تقوم السلطة القضائية بتوفير التدريب المستمر للقضاة حول استخدام التقنيات القانونية الجديدة والتحديثات اللازمة لتحسين فهمهم ومهاراتهم من جهة.

يرتكز تطوير العدالة على تحديث أساليب العمل ومكننة الإدارة القضائية، وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتأهيل العنصر البشري، الذي يمثل العمود الفقري للجهاز القضائي. ولذلك، أصبح إعداد وتأهيل القضاة، وأطر وموظفي كتابة الضبط، ومساعدي القضاء أمرًا ضروريًا لمواكبة التطورات الحديثة، خصوصًا أن أساليب التأهيل نفسها تشهد تطورًا مستمرًا لمواكبة التحولات التي يشهدها مختلف المجالات.

استخدام المعلوميات في التأهيل القضائي يستدعي دراسة تقنية دقيقة للآليات والمجالات التي يمكن دمجها. كما يتطلب عصرنة أساليب التأهيل تطوير المكونين المسؤولين عن تدريب الأطر القضائية والإدارية، إلى جانب تحديث طرق التأهيل نفسها. وتُعدّ التجارب

[13] - يتضمن المشروع تعديلات على قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية، ومنها التبليغ الإلكتروني، حيث تتولى منصة إلكترونية رسمية للتقاضي عن بعد، تأمين عملية التبادل اللامادي للإجراءات بين المحامين ومحاكم المملكة، بما يضمن موثوقية المعطيات المضمنة، وسلامة الوثائق وأمن وسرية التبادلات الإلكترونية وغيرها، وتعتبر المقالات والمذكرات والمرفقات وكافة الإجراءات الأخرى المحررة على دعامة إلكترونية، المدلى بها أو المتوصل بها عبر الوسائط الإلكترونية، صحيحة ولها نفس الحجية التي تتمتع بها الوثيقة المحررة على دعامة ورقية، وتقبل صور المستندات في الإجراءات التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية، ولا يحول ذلك دون إمكانية تكليف المحكمة من قدم المستند بتقديم أصله متى رأت لذلك ضرورة، وحسب المشروع "لا يعتد بإنكار الطرف في الدعوى للمستندات المقدمة من خصمه عبر الوسائط الإلكترونية لمجرد أنها صور، ما لم يتمسك من أنكرها بعدم صحة تلك المستندات أو عدم صدورها عمن نسبت إليه".
وينص المشروع على أن المنصة الإلكترونية تضمن الحسابات الإلكترونية المهنية للمحامين والمفوضين القضائيين والخبراء، والعناوين الإلكترونية الرسمية للإدارات العمومية وللأطراف الراغبين في ذلك، ليتم اعتمادها في التبليغ الإلكتروني، ويحدث حسابا إلكترونيا مهنيا لكل محام مسجل في جدول هيئة من هيئات المحامين بالمغرب يلج إليه بصفة مؤمنة، كما يحدث حسابا إلكترونيا مهنيا لكل مفوض قضائي وخبير مسجل بجدول الخبراء القضائيين بالمغرب يلج إليه بصفة مؤمنة، ووفقا لمشروع القانون، تحدد الكيفيات التقنية لتدبير واستعمال الحساب الشخصي المهني بمقتضى نص تنظيمي.
ويضيف المشروع أنه يمكن أن يقدم الطرف الذي يرغب في استخدام التبليغ الإلكتروني تصريحا بالمنصة الإلكترونية يتضمن عنوانه الإلكتروني الرسمي، ويجب على كل طرف أن يشعر المنصة الإلكترونية بكل تغيير يطرأ على عنوانه الإلكتروني المضمن بالتصريح، ولا يعتد بتغيير العنوان الإلكتروني إلا إذا تم تسجيله بناء على طلب المعني بالأمر، ويمكن التراجع عن هذا التصريح في كل وقت، على أن تحدد الكيفيات التقنية لتدبير واستعمال العنوان الإلكتروني الرسمي في التبليغ بمقتضى نص تنظيمي.
وحسب المشروع، يمكن أن تأمر المحكمة بالقيام بإجراءات التبليغ بواسطة الوسائط الإلكترونية، تلقائيا أو بناء على طلب أحد أطراف الدعوى، وتقوم المنصة الإلكترونية بإرسال إشعار بالتوصل بمجرد وضع التبليغ رهن إشارة المرسل إليه بحسابه الإلكتروني المهني أو عنوانه الإلكتروني الرسمي، ويتم تنبيه الطرف أو المحامي بواسطة إشعار إلكتروني عند كل عملية تبليغ يتضمن تاريخ هذا التبليغ، وفي حالة التبليغ الإلكتروني يعتبر الإشعار بالتوصل الذي يستخرج من النظام المعلوماتي بمثابة شهادة تسليم. وتتمتع الوثيقة المحررة على دعامة إلكترونية، المحفوظة بالمنصة الإلكترونية، بنفس حجية الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة الورقية، على أن تتضمن وجوبا تاريخ وساعة التبليغ والعنوان الإلكتروني للمبلغ إليه، ويتم استخراج نسخة ورقية لوثيقة التبليغ الإلكتروني تتضمن مراجع حفظها بقاعدة المعطيات الرسمية.

الدولية التي تعتمد الوسائل السمعية والبصرية نموذجًا ناجحًا، حيث يتابع المتدربون وقائع حقيقية من جلسات المحاكم الكبرى، ثم يحللونها ويناقشونها، مما يعزز من جودة وفعالية التدريب.

إن كل هذه المجهودات والمبادرات التي أطلقها المجلس الأعلى للسلطة القضائية [14] خلال سنة 2022. كان هدفها تأهيل القضاة للاضطلاع بدورهم القضائي في التطبيق العادل للقانون بشفافية ونجاعة، بما يسمح للمواطن اقتضاء حقوقه العادلة في أجال معقولة، وفي ظروف ميسرة، وبالجودة المطلوبة. وهي مجهودات كان لها أثر مباشر على المؤشرات الإحصائية المتميزة التي حققتها محاكم المملكة بمختلف درجاتها وأصنافها خلال هذه السنة، وأكدت على المنحى التصاعدي لوتيرة النشاط القضائي الذي بدأ سنة 2021 بعد تراجع ملحوظ سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد.

وفي هذا الإطار، فعلى الرغم من الارتفاع الكبير وغير المسبوق الذي سجلته القضايا الجديدة بمحاكم المملكة سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021 [15]،

وفي نفس السياق أيضا، فقد عرف معدل الحصة الفردية للقضاة [16] حسب القضايا المحكومة ارتفاعاً مهماً بمختلف أنواع وأصناف المحاكم، وتم تسجيل مؤشرات غير مسبوقة على الإطلاق، تؤكد المجهود الاستثنائي الذي بذله قضاة المملكة للتغلب على العدد المتزايد من القضايا المسجلة.

وهي مؤشرات انعكست أيضاً على مؤشر عدد الأيام اللازمة لتصفية المخلف، الذي عرف بدوره انخفاضاً بكل أنواع وأصناف المحاكم، بشكل يُسهم في تنزيل المبدأ الدستوري المتعلق بالأجل المعقول بالبت في القضايا، ويكرس المنحى الإيجابي الذي يعرفه تنفيذ هذا الورش المهم الذي من شأنه تعزيز ثقة المواطن في القضاء [17].

---

[14] - تقرير المجلس الأعلى للسلطة القضائية لسنة 2022 , الجريدة الرسمية عدد 7249 مكرر- 6 جمادى الأولى 1445 (20 نوفمبر 2023) ص 9270 .

[15] - حيث ارتفع المسجل من حوالي 3.800.000 قضية سنة 2021 إلى أكثر من 4.400.000 قضية، أي بزيادة قدرت بأكثر من 500.000 قضية فإن هذا الارتفاع وازاه ارتفاع مهم وغير مسبوق في عدد القضايا المحكومة. التي ارتفعت من 3819.310 قضية سنة 2021 إلى 4.391.145 قضية سنة 2022، أي بزيادة فاقت 570.000 قضية وهو ما جعل نسبة القضايا المحكومة من القضايا المسجلة تقارب 100%، ونسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة تصل إلى 1.85% متجاوزة بذلك النسبة المحققة سنة 2021، والتي بلغت 84.31% وهي أرقام تعكس المجهود الكبير والاستثنائي الذي بنائه قضاة المملكة، ومعهم أطر وموظفو هيئة كتابة الضبط وباقي مساعدي العدالة المعنيين التجهيز القضايا والبت فيها.

[16] - وفي هذا الإطار بلغ معدل الحصة الفردية للقضاة بمحاكم الاستئناف العادية 436 حكماً لكل قاضي، بارتفاع يقدر ب 7% مقارنة مع سنة 2021. وبلغ المعدل بالمحاكم الابتدائية العادية 2232 حكماً لكل قاضي، بارتفاع يقدر ب 20% وبمحاكم الاستئناف التجارية 293 حكماً لكل قاض، بارتفاع يقدر ب 13%. وبالمحاكم التجارية الابتدائية 998 حكماً لكل قاضي بارتفاع يقدر ب 3%. وبمحاكم الاستئناف الإدارية 301 حكماً لكل قاض، وبالمحاكم الإدارية الابتدائية 446 حكماً لكل قاض.

[17] - تقرير المجلس الأعلى للسلطة القضائية لسنة 2022 , الجريدة الرسمية عدد 7249 مكرر- 6 جمادى الأولى 1445 (20 نوفمبر (2023) ص 9274

ومن التدابير الاستعجالية التي شرع في تنفيذها، ما يتعلق بالزيادة في عدد القضاة، حيث قام المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية من أجل تخصيص مناصب مالية جديدة لتوظيف القضاة[18].

وفي نفس السياق أيضاً واصل المجلس أيضاً تنزيل برامجه في مجال التحول الرقمي بمختلف هياكله الإدارية، سواء لتدبير وتصريف أشغاله اليومية، أو لتدبير علاقته مع القضاة ومع مختلف المتعاملين معه، واضعاً نصب أعينه الوصول إلى إدارة إلكترونية شاملة تعتمد نزع الطابع المادي عن الإجراءات، وتستجيب لمتطلبات الحكامة والشفافية، وتُحَقِّقُ النجاعة المطلوبة. كما عمل على تعزيز رأسماله البشري من خلال التوظيف المعقلن والذكي ومواكبة كل الأطر الإدارية بالتكوين اللازم، سواء الأساسي منه أو المستمر.

لذلك فالمجلس الأعلى للسلطة القضائية يولي هذا الموضوع أهمية خاصة، ويحرص حرصاً شديداً على تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والشراكة مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل بحكم تعدد مجالات العمل المشترك الموجودة بين الطرفين، وتوحد الأهداف والغايات.

وَيَنْصَبُّ التنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل على عدة مجالات، أبرزها البنية التحتية للمحاكم، والتشريع، ورقمنة الإدارة القضائية، وتدبير الموارد البشرية والتكوين في مجال الإدارة القضائية، وتطوير وتحديث الخدمات المقدمة للمتقاضين والمرتفقين، وكذا مختلف الجوانب المرتبطة بنجاعة الأداء، وتطوير منظومة العدالة ببلادنا وسبل الارتقاء بها [19].

هذا، وتُعد الهيئة المشتركة المنصوص عليها في المادة 54 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية[20]، الفضاء المؤسساتي الأمثل لتجسيد هذا التنسيق والتعاون بين الطرفين، والإطار الأنسب لمناقشة كل القضايا ذات الاهتمام المشترك.

- **تعزيز التنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل في مجال الإدارة القضائية**

---

[18] - افواج الملحقيين القضائيين من 45 -46-47-48.

[19] - تقرير المجلس الأعلى للسلطة القضائية لسنة 2022 , الجريدة الرسمية عدد 7249 مكرر- 6 جمادى الأولى 1445 (20 نوفمبر (2023) ص 9275-9276.

[20]- مقتضيات المادة 54 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية تحدث هيئة مشتركة بين المجلس والوزارة المكلفة بالعدل تتولى التنسيق في مجال الإدارة القضائية، تعمل تحت إشراف كل من الرئيس المنتدب للمجلس والوزير المكلف بالعدل، كل فيما يخصه، بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية.

يحدد تأليف الهيئة المذكورة واختصاصاتها بقرار مشترك للرئيس المنتدب للمجلس والوزير المكلف بالعدل.

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

علاوة على ذلك، يمكن للوزير المكلف بالعدل حضور اجتماعات المجلس من أجل تقديم بيانات ومعلومات تتعلق بالإدارة القضائية أو أي موضوع يتعلق بسير مرفق العدالة، بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية، وذلك بطلب من المجلس أو الوزير.

يشكل التنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل في مجال الإدارة القضائية تجسيدًا لمبدأ التعاون بين السلطات المنصوص عليه في الفصل الأول من دستور المملكة، ويُعد من سمات التميز في النموذج المغربي لعلاقة السلطتين التنفيذية والقضائية. هذا التنسيق يتم مع الحفاظ على استقلال القضاء في المهام القضائية. ولهذا، يولي المجلس الأعلى للسلطة القضائية أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والشراكة مع وزارة العدل، نظرًا لتعدد مجالات العمل المشترك وتوحد الأهداف بين الطرفين.

وانصب التنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل على عدة مجالات، أبرزها البنية التحتية للمحاكم، والتشريع، ورقمنة الإدارة القضائية، وتدبير الموارد البشرية، والتكوين في مجال الإدارة القضائية، وتطوير وتحديث الخدمات المقدمة للمتقاضين والمرتفقين، وكذا مختلف الجوانب المرتبطة بنجاعة الأداء، وتطوير منظومة العدالة ببلادنا وسبل الارتقاء بها.

وبالإضافة إلى اجتماعات الهيئة المشتركة، فإن الإمكانية التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة 54 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بشأن حضور وزير العدل اجتماعات المجلس، بطلب منه أو من المجلس، من أجل تقديم بيانات ومعلومات تتعلق بالإدارة القضائية أو أي موضوع يتعلق بسير مرفق العدالة، بما لا يتنافي واستقلال السلطة القضائية، تعد آلية أخرى من آليات التعاون والتنسيق التي تميز النموذج المغربي، وهي الآلية التي تم تفعيلها سنة 2022 من طرف السيد وزير العدل.

-**ضمان الأمان والسرية:** يتعين على السلطة القضائية وضع إجراءات قوية لحماية البيانات وضمان السرية في بيئة التقاضي الإلكتروني. ذلك يشمل تأمين الاتصالات وتشفير المعلومات الحساسة.

-**التفاعل مع المتقاضين:** يمكن للسلطة القضائية تعزيز التواصل مع المتقاضين لتوعية المجتمع بفوائد التقاضي الإلكتروني وضمان تفهمهم لعملياته.

كما أننا تمكنا [21]من بناء جسور للتواصل مع المواطنين سعيا لكسب ثقتهم، وجعل النيابة العامة في خدمتهم ونعتقد أن توصل رئاسة النيابة العامة بما يزيد عن عشرة آلاف شكاية خلال السنة، أكثر من 80 % منها تم إيداعها من طرف المشتكين أنفسهم بشعبة الشكايات المفتوحة بمقر رئاسة النيابة العامة، هو دليل على ثقة المواطنين بهذه المؤسسة الجديدة التي تسعى إلى تطوير مستوى

[21] - كلمة السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2019 , التقرير السنوي لمحكمة النقض 2019 ص 29.

خدماتها للمتقاضين، واعتمدت نظاماً لإشعارهم بمال شكاياتهم عن طريق الرسائل الهاتفية، فيما يجري تطوير هذه الخدمات ورقمنتها لإعفاء المواطنين من التنقل، وتقليص آجال البت في الشكايات.

-**مر اقبة الأداء:** يمكن للسلطة القضائية إجراء تقييم دوري لأداء نظام التقاضي الإلكتروني واتخاذ التحسينات اللازمة من أجل تحقيق النجاعة القضائية [22].

وفي إطار تنزيل التوجه الأول الذي تضمنه المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية (2021-2026) بشأن تأهيل قدراته المؤسساتية.

وانسجاما مع التعديلات الجوهرية التي أقرها القانون التنظيمي رقم 13.22، القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 23 مارس 2023، صدر قرار عن الرئيس المنتدب للمجلس تحت رقم 23/16 بتاريخ 10 يوليوز 2023 يقضي بتحديد الهياكل الإدارية والمالية للمجلس، وهو قرار تمت من خلاله مراجعة التنظيم الهيكلي الخاص بإدارة المجلس مراجعة شاملة، استهدفت تأهيل هياكله وبنياته الإدارية، والرفع من نجاعة أدائه وتحسين مساطر اشتغاله، وتأطير مساهمته في تدبير الشأن القضائي، وتمكينه من الآليات القانونية المناسبة لوضع تقاريره، وذلك كله وفق مقاربة تراعي مبادئ الحكامة المؤسساتية وتحقيق النجاعة الإدارية، وتنزيل مستجدات القانون التنظيمي رقم 100.13 تنزيلاً سليماً ومحكماً.

ويتوخى التنظيم الهيكلي الجديد تمكين المجلس من إدارة قادرة على الاضطلاع بمختلف المهام المنوطة بالمجلس سواء فيما يتعلق بتدبير الوضعية المهنية للقضاة وحماية استقلالهم، أو ما يخص استقبال أو وضع تقارير متعلقة بمنظومة العدالة والإشراف على سير الجانب القضائي للإدارة القضائية المندرج في خانة الولوج إلى العدالة كما نصت على ذلك المادتان 108 و 108 مكرر من القانون

[22]- النجاعة القضائية او الفعالية في الاداء القضائي او المردودية القضائية , هي اسماء مختلفة لمعنى واحد , يتمثل في سلوك ايسر المساطر القانونية في اسرع الآجال لتحقيق العدالة , وتوزيعها على المتقاضين انهاءا للخصومة القضائية , مما تكون معه النجاعة القضائية اسلوب عمل يتضمن هدفا وغاية و أما الاسلوب فيجب ان يكون مبررا سريعا , واما الغاية فهي انهاء الخصومة في اسرع وقت ممكن وفق قواعد قانونية عادلة. وبالتالي , فالنجاعة القضائية ما هي الا استراتيجية مشتركة , تبتدئ من المتقاضي باعتباره العمود الفقري للعدالة , لتمر بالمحامي ومساعدي القضاء وتصل اخيرا الى القاضي وذلك بهدف تحقيق حكامة قضائية.

التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى السلطة القضائية محددة وقع تغييره وتتميمه , وفي هذا السياق، فإن التنظيم الهكلي الجديد المجلس ينص على إحداث مديريتين عامتين هما:

**1- المديرية العامة للشؤون القضائية:** وتضم ثلاثة أقطاب , هي قطب القضاء المدني وقطب القضاء الجنائي وقطب القضاء المتخصص وهي أقطاب ستكون مهمتها تمكين المجلس من الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالإشراف على سير وتدبير الجانب القضائي من الإدارة القضائية بالمحاكم، وتقييم نجاعتها وفعاليتها وجودتها، والمساهمة في معالجة الاختلالات المرتبطة بالولوج إلى العدالة وإجراءات التقاضي التي ترصدها المفتشية العامة للشؤون القضائية سواء في مجال القضاء المدني أو القضاء الجنائي أو القضاء التجاري أو القضاء الإداري أو القضاء الأسري، وكذا مساعدة الرئيس المنتدب على مباشرة اختصاصه الذي نصت عليه المادة 108 من القانون التنظيمي بشأن تتبع العمل القضائي بالمحاكم المندرج في خانة الولوج إلى العدالة وإجراءات التقاضي واستجماع الإحصائيات المتعلقة بالمقررات القضائية الصادرة عن هذه المحاكم، ومساعدة المجلس في ممارسة اختصاصاته الجديدة التي استحدثتها المادة 108 مكرر بشأن تتبع العمل والاجتهاد القضائي، وتتبع أداء القضاة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينه وتأطيره من اجل الرفع من النجاعة القضائية، ولاسيما ما تعلق منه باحترام الآجال الاسترشادية للبت في القضايا، وتتبع تحرير وطبع المقررات القضائية، وعمل التبليغ والتنفيذ، وغيرها من مهام الإدارة القضائية المتسمة بالطابع القضائي، أو المندرجة في إطار الولوج إلى العدالة.

**2 المديرية العامة للشؤون المالية والإدارية :** وتضم ثلاثة أقطاب تشترك في مهام اللوجستيك والدعم وتوفير احتياجات المجلس لتنفيذ برامجه ومشاريعه، ويتعلق الأمر بما يلي:

**-قطب الميزانية والموارد البشرية:** ويتولى إعداد وتنفيذ ميزانية المجلس، وتوفير احتياجاته من الموارد البشرية والمعدات والتجهيزات، وتدبير الشؤون المالية للقضاة، والأوضاع المهنية للموظفين التابعين له ويضم أربع شعب، وهي شعبة الميزانية وشعبة التجهيز وشعبة شؤون موظفي المجلس وشعبة الشؤون المالية للقضاة.

**قطب التكوين والتعاون:** ويتولى تنفيذ استراتيجية المجلس في مجال التكوين بكل أشكاله، والتنسيق مع المعهد العالي للقضاء للرفع من جودة التكوين القضائي، وتدبير علاقات التعاون والشراكة التي يقيمها المجلس مع الشركاء الدوليين، وتنزيل برامجه ومشاريعه في مجال التعاون الدولي طبقاً للمادة 113 من القانون التنظيمي رقم 100.13, ويضم شعبتين، هما شعبة التكوين وشعبة التعاون.

**قطب التحديث والنظم المعلوماتية:** ويتولى تنفيذ استراتيجية المجلس في مجال التحديث والرقمنة داخل إدارة المجلس والمساهمة في تنزيل التحول الرقمي بالمحاكم وتطوير البرمجيات المعلوماتية اللازمة لسير المهام القضائية بالمحاكم، ورقمنة الخدمات والإجراءات القضائية طبقاً للمادة 108 مكرر من القانون التنظيمي رقم 100.13، ويضم شعبتان هما شعبة تحديث إدارة المجلس، وشعبة دعم رقمنة المحاكم.

وبالإضافة إلى هاتين المديريتين العامتين، فإن الهيكلة الجديدة للمجلس تتضمن قطبين اخرين وهما:

**1- قطب الدراسات والشؤون القانونية :** وهو مرتبط مباشرة بالرئيس المنتدب للمجلس، وقد أنيط به الوفاء باختصاصات المجلس المنصوص عليها في المواد 108 و 109 و 110 و 112 من القانون التنظيمي رقم 100.13، ولاسيما ما يتعلق بإعداد التقارير حول وضعية القضاء، وإبداء الرأي بشأن مشاريع ومقترحات القوانين وكل المسائل المتعلقة بالقضاء. وكذا مساعدة المجلس لإبداء الرأي في التقارير التي تحال إليه من طرف مؤسسات العدالة والفاعلين فيها، والقيام بمهام التنسيق مع هذه المؤسسات وباقي الشركاء لتدبير شؤون العدالة ببلادنا، إضافة إلى القيام بمهام اليقظة القانونية ونشر المعلومة القانونية والقضائية والتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل في مجال الإدارة القضائية ويضم هذا القطب ثلاث شعب هي شعبة الدراسات والتقارير وشعبة الشؤون القانونية العامة وشعبة التنسيق المؤسساتي.

**2- قطب تدبير وضعيات القضاء:** وهو تابع مباشرة للأمانة العامة للمجلس، ويتولى تحضير اشغال المجلس واجتماعاته، ومساعدته في مباشرة مهامه الدستورية المتعلقة بتدبير الوضعية الفردية للقضاء، وتتبع مساراتهم المهنية والإدارية وتوفير قواعد البيانات والمعطيات الإحصائية اللازمة التي تمكنه من الاضطلاع بمهمته و حسن تدبير مختلف وضعيات القضاة، إضافة إلى السهر على تنفيذ المقررات الصادرة عنه ويضم هذا القطب ثلاث شعب، وهي شعبة كتابة المجلس وشعبة تدبير الوضعية المهنية للقضاة وشعبة تدبير الوضعية الإدارية للقضاء.

وقد شرع أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية في تنزيل تنظيمه الهيكلي الجديد[23] مع بداية شهر شتنبر من هذه السنة، كما دعى إلى تعزيز التعاون والتنسيق والتواصل مع المسؤولين عن البنيات الإدارية الجديدة بما يضمن حسن أداء هذه الأخيرة لمهامها، ويسهم في تسهيل عملها، وتحقيق الأهداف المسطرة من قبلها، وإن المجلس إذ يقدر عالياً مساهماتهم لتنزيل برامجه. ومشاريعه، فإنه يدعوهم إلى

[23] - الدورية رقم 24.23 حول التنظيم الاهيكلي الجديد للمجلس الأعلى للسلطة القضائية الصادرة عن الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بتاريخ: 22 شتنبر 2023 والموجهة الى السيدلت والسادة المسؤولون القضائيون بمختلف محاكم المملكة.

الانخراط بما هو معهود فيهم من جدية والتزام في المجهود المبذول من طرفه لتنزيل مختلف الأوراش التي يتضمنها مخططه الاستراتيجي، وعلى رأسها التأهيل المؤسساتي لهياكل المجلس.

-**تعزيز الشمولية:** يمكن للسلطة القضائية تطوير سياسات تضمن شمولية التقاضي الإلكتروني ووفر الوسائل اللازمة للأفراد ذوي الدخل المحدود للوصول إلى هذا النظام , وباختصار تلعب السلطة القضائية دورًا رئيسيًا في تحقيق نجاح وفاعلية نظام التقاضي الإلكتروني.

ومن هذا المنطلق، فإن محكمة النقض[24] تحرص بشكل دؤوب وروح وثابة، وتصميم راسخ، على مواصلة مقاربتها الاجتهادية لتجديد الرؤى والتصورات من خلال جديد قراراتها الرامية إلى تحقيق العدل وضمان الحقوق والحريات، وإرساء مبادئ قضائية وفقهية بنفحة حقوقية وحمولة كونية تجسد مبدأ المشروعية وسيادة القانون كخيار لا رجعة فيه، وتؤكد بكل موضوعية الانخراط الحقيقي في ملحمة التغيير ومسيرة الإصلاح لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، بروح المقاربة الاجتماعية، بما يساهم في تطوير العدالة والرفع من أدائها، والدفع بالنمو الاقتصادي، عبر تعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة وتنزيل النموذج التنموي الجديد في وطن موحد متضامن ومتقدم، ينعم فيه الجميع بالأمن والاستقرار والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم.

**الفقرة الثانية: السلطة الحكومية المكلفة بالعدل**

اتخذت وزارة العدل جملة من الإجراءات لتبني نظام التقاضي الالكتروني حيث قامت بإنشاء العديد من التطبيقات الالكترونية

كما سارعت لإخراج الإطار القانوني لتنظيم محاكمات عن بعد، حيث أن موضوع المحاكمة عن بعد ومسار سد الفراغ القانوني المثير للجدل بين العاملين في قطاع العدل، يأخذ السرعة القصوى عبر مشروع قانون يتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية الذي أعدته وزارة العدل حيث سيعمل هذا النص على إلحاق تعديلات على كل من قانون المسطرة المدنية المسطرة الجنائية ، وكذلك وضع مخطط توجيهي للتحول الرقمي المنظومة العدالة الذي تم الإعلان عنه رسميا بشكل مفصل، وحيث إن هذا المخطط سيمكن الانتقال بنموذج الإدارة القضائية والعدالة إلى نموذج بدمج تقنيات التواصل عن بعد والذكاء الاصطناعي في مختلف

[24] - مصطفى فارس الرئيس الأول السابق لمحكمة النقض , الرئيس المنتدب السابق للمجلس الأعلى للسلطة القضائية , التقرير السنوي لمحكمة النقض لسنة 2019.

مراحل الخدمة القضائية، سواء تعلق الأمر بالمساطر من قبيل طلب السجل العدلي أو التجاري، أو ما يتعلق بالتقاضي أي المحاكمات، أو بالتواصل.

كما انشات هياكل إدارية خاصة لإدارة التقاضي الإلكتروني، تتولى المهام المتعلقة بتنفيذ الأنظمة وصيانتها. تتضمن هذه الهياكل فرقًا تقنية وخبراء في مجال الأمن الرقمي.

- **الإدارة القضائية**

إن الإدارة القضائية تتجه نحو تكريس مفهوم جديد في تدبير القضايا ومعالجتها، تدبير قائم على الإدارة الإلكترونية [25]، فهي تسعى إلى تعميمها في جميع هياكلها، وهذا ما لاحظناه مع قانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي الذي نص في الفصليين 25و 33.

خصوصا أن الجانب الإلكتروني[26] أصبح ضرورة ملحة لسرعة البت في القضايا وتفادي آثار البيروقراطية الإدارية، فالقضاء يعتبر من المفاتيح المهمة لدولة الحق والقانون، ولتحسين مناخ الأعمال و الاستثمار، فالإدارة الإلكترونية في المرفق القضائي ستعزز هذا الدور، بل ستساهم أيضا في تحسين الأداء وتحقيق الجودة وضمان السير السليم للمرفق القضائي، بالإضافة إلى تحقيق النجاعة والفعالية، فجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، يسعى جاهدا، لبناء مغرب جديد، مغرب حديث، يساير مستجدات الألفية الثالثة، ويضع الإدارة الإلكترونية في صلب أولوياته، إذ قال جلالته في خطاب ألقاه بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2003: »...وهكذا وتجسيدا لنهجنا الراسخ للنهوض بالاستثمار وتفعيلا لما ورد في رسالتنا الموجهة لوزيرنا الأول في هذا الشأن فإننا ندعو حكومتنا إلى مواصلة الجهود لعصرنة القضاء بعقلنة العمل وتبسيط المساطر وتعميم المعلوميات... ».

إن المؤسسة القضائية بجميع هياكلها وفروعها من أهم أهدافها، تعميم الإدارة الإلكترونية، لخدمة المواطن بالدرجة الأولى، ولتحقيق الحكامة القضائية وهنا نستدل بمقتطف من الكلمة التي ألقاها السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض، باعتباره الرئيس المنتدب

[25] - فالإدارة الالكترونية كانت في البداية مجرد مشروع سعت كل الدول الى تنفيذه على الو اقع العلمي والاستفادة من المز ايا التي تقدمها الادارة الالكترونية , فظهرت بعض التطبيقات في بعض الدول الغربية المتطورة , ثم بعده تبنت الكثير من الدول او بالأصح كل الدول سواءا المتقدمة منها او المتخلفة او السائرة في طريق النمو الادارة الالكترونية.

والمغرب وعلى غرار باقي الدول توجه منذ مطلع القرن الواحد والعشرين لدخول عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال , حيث برزرهان المغرب نحو دمج المرفق العمومي في ركب التكنولوجيا ,فكانت الارهاصات الاولى للإدارة الالكترونية في المغرب سنة 1997 من خلال تأسيس " اللجنة الاستر اتيجية لتكنولوجيا المعلومات " والتي هدفها العمل في المجالات المتعلقة بتنمية مجتمع المعرفة عبر تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بين مختلف الاطراف الفاعلة في المجتمع.

[26] - البشير الحداد الكبير, مقال حول « التقاضي عن بعد والحكامة القضائية في فترة كورونا(مبادرة وزارة العدل نموذجا) »

ISSN 3085-5055

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية(حسب الفصل 115 من الدستور [27])، أثناء افتتاح السنة القضائية 2020،إذ قال: »... وهو ما سيعزز هيكلة المجلس ويساعد في دعم مجهوداته من أجل الانخراط في ورش التحديث وتطوير الخدمات القضائية الالكترونية وتجويدها وملائمتها مع المتغيرات الوطنية والدولية في مجال العدالة الرقمية التي نعتبرها من التحديات الأساسية التي يجب كسب رهانها... ».

ان التقاضي عن بعد هو المحور الأساس الذي تتعلق به جل جوانب التحول الرقمي للعدالة خاصة ما تعلق منه بإعداد البنية التحتية القانونية الضرورية لعقد الجلسات الإلكترونية، لاسيما المحضر الإلكتروني مع التوسع في مفهومه ليشمل التسجيلات بالصوت والصورة فضلا عما يحرره كاتب الضبط الكترونيا، والتوقيع الإلكتروني الذي يضفي الحجية على الوثائق المحملة على دعائم الكترونية، وكل مقومات التقاضي الإلكتروني التي تختلف عن نظيرتها التقليدية اختلافا كليا.

ويعتمد التقاضي الإلكتروني بشكل أساس على شبكات الاتصالات والمعلومات والتي من أهمها الإنترنيت [28].

وإذا كان انتقال العدالة إلى الرقمنة الشاملة سيساهم فعلا في تحقيق العدل وسيادة مبادئ الحق والقانون، فإن هذا التحول الرقمي للعدالة بكل مكوناتها، قد يواجه معادلة صحبة يقتضي حلها بأن يتم هذا التحول في إطار استراتيجية متكاملة الجوانب، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العملية القضائية المؤطرة بالقانون والمساطر والموسومة بتعدد المتدخلين، وتراعي في نفس الوقت التحديات التي يفرزها التطور التكنولوجي وما يطرحه من مخاطر.

في هذا السياق ترتكز استراتيجية وزارة العدل لتأهيل الإدارة القضائية وتطويرها على تنزيل ورش التحديث والرقمنة الذي يعد من الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشتغل عليها وزارة العدل حاليا، ومعلوم في هذا الإطار أن الميثاق الوطني الإصلاح منظومة العدالة. قد تطرق في الهدف الاستراتيجي السادس إلى موضوع تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها،

ولضمان نجاح ورش التحديث والرقمنة، وتنزيل توصيات الميثاق الصادرة بهذا الخصوص، وضعت الوزارة مخططا إجرائيا دقيقا ومحكما يروم تحقيق هدفين أساسيين أولهما إرساء مقومات المحكمة الرقمية، وذلك من خلال تقوية البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية، وتوفير الأنظمة المعلوماتية الأمنة، والبرامج المتعلقة بإدارة القضايا والمساطر، مع تأهيل الموارد البشرية وتحديد أجال

[27] - ظهير شريف 1-11-91 الصادر من أجل تنفيذ دستور 2011، بتاريخ 29 يوليوز 2011، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 30 يوليوز 2011، الصفحة:3600.

[28] -، المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة في المغرب عبر الموقع www.maroclaw. com//https تاريخ التصفح15 يناير 2024 على الساعة 11:15

التنفيذ، وتعديل المقتضيات القانونية لاسيما الإجرائية منها بما يمكن من استعمال التكنولوجيا الحديثة في تصريف وإدارة القضايا أمام المحاكم ونزع التجسيد المادي عن الإجراءات والمساطر القضائية[29]، فضلا عن اعتماد التوقيع الإلكتروني على صعيد التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية واعتماد الأداء الإلكتروني واستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات، وثانيهما تحديث خدمات الإدارة القضائية وانفتاحها على المواطن، وذلك من خلال توفير الإعلام القانوني والقضائي للمواطنات والمواطنين وتسهيل ولوجهم مجانا للمعلومة القانونية والقضائية، وتسهيل خلق المقاولات على الخط بتعاون مع القطاعات الحكومية المعنية. والقطاع الخاص وتعميم تحديث مصالح إدارة السجل التجاري بالمحاكم، وإحلال الشباك الالكتروني ي الموحد في تسجيل المقاولات بالسجل التجاري وتحديث خدمات السجل العدلي وتقديمها عن بعد لفائدة المواطنات والمواطنين إضافة إلى تعبئة المهن القضائية والقانونية للانخراط في مشروع المحكمة الرقمية والتواصل الرقمي مع المحاكم والاستفادة من الخدمات القضائية على الخط[30].

وموضوع التحول الشامل في المنظومة القضائية أصبح محور كل المخططات والبرامج التي تستهدف إصلاح منظومة العدالة والنهوض بها، وهو ما يؤكد مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين عملية التقاضي والرفع من النجاعة القضائية، وهو محور اهتمام صاحب الجلالة نصره الله حيث حث على ضرورة تبنيه في أكثر من مناسبة، بل الأكثر من ذلك ربط نجاعة العدالة بالتكنولوجيا الحديثة، إذ جاء في الرسالة الملكية "[31] الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش ما يلي: " ندعو لاستثمار ما توفره الوسائل التكنولوجية الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، و تبني خيار تعزيز و تعميم لامادية الإجراءات و المساطر القانونية والقضائية، و التقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة، وذلك انسجاما و متطلبات منازعات المال والأعمال، مع الحرص على تقعيدها قانونيا، وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي "[32].

[29] - وهو ما نلمسه على أرض الو اقع من خلال مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية والذي افرد بابا خاصا متعلقا برقمنة المساطر والإجراءات القضائية.

[30] - أصبان نورالدين التدبيرالرقمي للإدارة القضائية، محمكة الاستئناف بالحسيمة نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماسترالقانون العام، السنة الجامعية 2017/2018. ص 7 .

[31] - الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش الذي افتتحت أشغاله يوم الاثنين 21 أكتوبر 2019 بمراكش، تحت شعار " العدالة والاستثمار التحديات والرهانات.

[32] - La transformation digitale, appelée également transformation numérique, fait référence au mécanisme qui permet aux organisations d'intégrer toutes les technologies numériques disponibles dans leurs opérations. Ces technologies ont pour but de perfectionner de nombreuses actions au niveau des organisations et, conjointement, elles leur permettent de maintenir leur croissance, BoughanjaManale, Tomader Masri, La digitalisation entre le délai judiciaire et l'enjeux de l'instauration d'une sécurité numérique au Maroc, Edition 2022, p 155

ISSN 3085-5055

فرقمنة لإدارة القضائية دور كبير في تحقيق النجاعة القضائية، بوصفه هدفا تسعى للرفع منه كل المخططات التي ترمي إلى تحديث منظومة العدالة والنهوض بها.

وقد اعتمدت وزارة العدل على مبدأ التدرج في إنجاز مشاريع الرقمنة حسب الأولوية والأثر الفعلي والفوري على المواطن والمتقاضي والمهني وجميع الشركاء وهو ما يعزز المسار الذي قطعته وزارة العدل الرقمنة الإدارة القضائية، منخرطة بذلك في تنزيل مشروع التحول الرقمي للإدارة، باعتباره مشروعا استراتيجيا.

## المطلب الثاني:

## الرقمنة ورهان تحقيق النجاعة القضائية.

يعتبر تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها من أهم الأوراش الكبرى التي تشتغل عليها وزارة العدل بشكل مستمر ومكثف، سواء من حيث إعداد البنية التحتية وتوفير التجهيزات والبرامج المعلوماتية وتتبع نتائجها بالمحاكم، أم من حيث وضع وإنجاز المشاريع المعلوماتية والرقمية الهادفة إلى تطوير الإدارة وتحديثها [33]، والنهوض بالبنية التحتية للمحاكم لتوفير ظروف ملائمة للعمل والاستقبال وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين عن بعد والوافدين على المحاكم، وكذا تحديث أساليب الإدارة القضائية، بما يكفل عقلنة تدبير مواردها البشرية والمادية والارتقاء بأدائها، موازاة مع ارتكازها على استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمية الشاملة للإجراءات والمساطر القضائية في أفق تحقيق التقاضي الالكتروني الشامل ، ولبلوغ الهدف المنشود والمسطر، اعتمدت الإدارة القضائية على أسس واضحة كمرجعيات لرقمنة منظومة العدالة، ليكون منطلقا لتنزيل الرقمنة بالقطاع.

ان خيار الرقمنة والمضي قدما في سبيل دعم التحول الرقمي لم يكن يوما ترفا وإنما ضرورة تفرضها التحولات والثورة التكنولوجية التي يعرفها العالم وهو ما فرض على المغرب الانخراط في عملية تحديث منظومة الحالة مستلهما تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال ومستعينا من بعض الاتفاقيات الدولية وقد عمل المغرب على توفير البيئة المناسبة لدعم الرقمنة عبر العديد من المرتكزات لعل أبرزها ميثاق إصلاح منظومة العدالة , كما أنه لا أحد يشكك في أهمية التعاون الدولي كآلية لدعم تحديث الإدارة القضائية، وذلك من خلال توطيد علاقات التعاون والشراكة مع عدة دول ومؤسسات دولية، وهو ما دأبت عليه وزارة العدل خلال

[33] - وزارة العدل، معالم على درب الإصلاح العميق والشامل المنظومة العدالة حصيلة منجزات 2014 ص 145

السنوات الفارطة و لتستند على هذه الاتفاقيات وشراكات التعاون كرافعة لدعم التحديث ومواكبة ميثاق إصلاح منظومة العدالة ولتنزيل التقاضي الالكتروني.

كما يجب الإشارة لاشكالية العمل المزدوج الالكتروني والتقليدي لكتابة الضبط وكذلك الهشاشة القانونية والفراغ القانوني الذي تعرفه هذه الهيئة في الكثير من الإجراءات والمساطر ، فالوضعية القانونية لهيئة كتابة الضبط لا تواكب التحول الرقمي الذي تعرفه منظومة العدالة، على إعتبار قدم النصوص المنظمة وتشتتها بين مراسيم مختصرة حد الغموض وقرارات متفرقة ومتضاربة أحيانا،، والحل يكمن في تحيين الوضعية القانونية للهيئة وتنظيمها بقانون يواكب التطورات التكنولوجية وليس بمراسيم وقرارات وذلك للدور الحيوي التاريخي والموقع المهني الإستراتيجي الذي باتت تمثله هيئة كتابة الضبط ضمن مسار الإدارة القضائية جنبا إلى جنب مع باقي الفاعلين داخل منظومة العدالة.

لذلك يجب تقنين العلاقة بين الإدارة القضائية وبين السلطة القضائية بما يحقق التعاون والتكامل وفق ماورد في بنود دستور المملكة.

قطعت وزارة العدل أشواطا هامة في تنزيل استراتيجيتها في مجال الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية عبر اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية أساسا إلى تسهيل الولوج المنظومة العدالة وفي هذا السياق، حققت الوزارة خلال سنة 2023 جملة من الإنجازات [34]نوجزها فيما يلي:

**- تسهيل الولوج إلى العدالة ورقمنة الإدارة القضائية**

انطلاقا مما تم رصده من إكراهات ورهانات في اعتماد إدارة إلكترونية شاملة ومتكاملة في إنجاز المساطر والإجراءات الإدارية والقضائية، تم التركيز أولا على ضرورة تسطير رؤية استراتيجية للتحول الرقمي لمنظومة العدالة تصب في مجملها على مبدأ "العدالة في خدمة المواطن"، وتهدف أساسا إلى رقمنة كاملة لمسار المواطن المقاولة وإعطائه الأولوية بالنسبة للخدمات المقدمة، وذلك من خلال:

-توحيد وتبسيط ورقمنة مسارات الإدارة القضائية

- تحسين العلاقة مع المواطن وتوفير خدمات مؤمنة وذات جودة عالية وفي آجال معقولة.

[34] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2024.

-تعزيز التواصل الإلكتروني مع منتسبي العدالة ومختلف الشركاء؛

-ضمان حكامة المعطيات التي تنتجها الإدارة القضائية وتسهيل الولوج إليها.

- انجاز وتحديث الخدمات الرقمية والمنصات الإلكترونية

**الفقرة الأولى : الخدمات الرقمية والمنصات الإلكترونية**

وفيما يلي مشاريع الرقمنة ذات الوقع الفعلي والفوري على المتقاضين والمواطنين، والتي تم إنجازها خلال سنة 2023

**1- تطبيق الهاتف المحمول Mahakim mobile:** نظرا للأهمية القصوى والهامة التي بات يحتلها استعمال تطبيقات الهواتف الذكية في التواصل ونشر المعلومة واستغلالها، أعدت الوزارة تطبيقا خاصا بالخدمات الإلكترونية، والذي يعتبر الشباك الموحد للخدمات القضائية والإدارية من خلال تمكين المرتفق من الحصول على المعطيات بشكل أني ووفق آخر التحيينات وتيسير الولوج إلى مختلف الخدمات الالكترونية [35].

**2- تطبيقية الشكايات :** والتي تمكن من معالجة الشكايات سواء الورقية أو المتوصل بها على مستوى البوابة الوطنية للشكايات (chikaya.ma) دون الحاجة لتبادل الدعامات الورقية على مستوى المديريات المركزية بالوزارة بخصوص إعداد جواب الشكاية.

3- **بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد بشروط والأمر بالإفراج** [36] :لتمكين المعنيين بالأمر وذويهم والجهات المخول لها ذلك قانونيا من تقديم طلباتهم في وقت وجيز وفق خطوات مبسطة وسلسة مع إمكانية تتبع مآلها عن بعد

[35] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024 ص 46.

[36] - أعطيت يوم الاثنين 10 ابريل 2013 بالمعهد العالي للقضاء بالعاصمة الرباط الانطلاقة الرسمية لأربع خدمات رقمية جديدة لوزارة العدل، وذلك بحضور وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الداعمة لمشاريع التحول الرقمي.

كما تعزز هذا اللقاء أيضا بحضور كل من الرئيس الأول لمحكمة النقض. الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، إضافة إلى عدد من المسؤولين رفيعي المستوى.

وكشف الوزير وهبي على أنه لتنزيل هذا البرنامج، اعتمدت وزارة العدل على مبدأ التدرج في إنجاز مشاريع الرقمنة حسب الأولوية والأثر الفعلي والفوري على المواطن والمتقاضي والمهني وجميع الشركاء، وهو ما يعزز المسار الذي قطعته وزارة العدل الرقمنة الإدارة القضائية، منخرطة بذلك في تنزيل مشروع التحول الرقمي للإدارة، باعتباره مشروعا استراتيجيا.

ويتعلق الأمر بتعلق بأربع خدمات رقمية جديدة هي بوابة إيداع طلبات العفو والإفراج المقيد بشروط والتي تهدف إلى تيسير الولوج للاستفادة من هاتين المسطرتين بطريقة إلكترونية لتجاوز الطريقة التقليدية التي تستدعي التنقل لوضع الطلب أمام لجنة العفو التابعة لمديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، أو أمام النيابات العامة بمحاكم الاستئناف. وكذلك منصة التبادل الالكتروني مع المفوضيين القضائيين ونسخة جديدة للتطبيق الذكي للمحكمة https://www.goud.ma/.

**4- منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين:** تهدف إلى رقمنة عملية التبادل بين المحكمة والمفوض القضائي، وذلك من أجل ضبط وتسريع عمليتي التبليغ والتنفيذ اللتان تعدان من الأسباب الرئيسية لتأخير تحقيق العدالة.

**5- تجويد خدمة تتبع الملفات إلكترونيا على مستوى تطبيق الهاتف المحمول Mahakim mobile**

لتمكين المتقاضي من الاطلاع على الإجراءات المتخذة في ملفات التبليغ والتنفيذ سواء المدنية أو الإدارية أو التجارية.

**6- التدبير الإلكتروني للمعلومات والبيانات GEID :** حيث تم اقتناء نظام معلوماتي متطور للتدبير الإلكتروني للأرشيف، يستجيب للمعايير المعمول بها دوليا.

وكمرحلة أولى، تم ربط الأرشيف الإلكتروني لملفات مديرية الموارد البشرية وكذا الأرشيف الإلكتروني الخاص بالمحاضر مخالفات وجنح السير المرصودة بالرادار الثابت بنظام التدبير الإلكتروني للأرشيف GEID، في حين يتم الاشتغال على النظام السالف الذكر بالمنصة الرقمية للوثائق العدلية.

**7- إعادة تصميم موقع محاكم اعتماد تصميم متمركز على احتياجات المرتفقين Centered Design User-** وتطوير بعض الوظائف الجديدة.

**8- الاستقبال الإلكتروني للمرتفق Télé-accueil:** من خلال اعتماد وسائل التواصل الرقمي ستوفر وزارة العدل [37]للمرتفق إمكانية حجز موعد وعقد اجتماعات عن بعد مع تحديد المديرية المركزية المعنية وموضوع اللقاء، ويتم حاليا الاشتغال على توفير الاستقبال عن بعد بمديرية الموارد البشرية كخطوة أولى في أفق تعميم العمل بهذه الخدمة بالإدارة المركزية. وهو ما سيمكن من تحسين ظروف استقبال المرتفقين وتخفيف عبء التنقل.

**9 - مواصلة تعميم تطبيقية تدبير صندوق المحكمة :** بلغ عدد المحاكم التي تشتغل بهذه التطبيقية إلى غاية منتصف شهر شتنبر من سنة 2023 ما مجموعه 147 محكمة.

**10- تعميم اجهزة محطات الدفع الإلكتروني "TPE" بصناديق المحاكم :** تم استكمال برنامج تعميم أجهزة محطات الدفع الإلكتروني على مختلف محاكم المملكة، وفق ما تم الاتفاق عليه مع مصالح مركز النقديات، حيث بلغ عدد المحاكم التي تشتغل بهذه

[37] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024 ص47.

الآلية إلى غاية متم سنة 2022 ما مجموعه 118 محكمة وتثبيت 184 جهاز TPE بها، وتأطير ما يناهز 719 مستفيدا ومستفيدة حول كيفية الاشتغال بهذه الأجهزة، في أفق تعميم هذه الخدمة على مراكز القضاة المقيمين الذين تتوفر لديهم البنية المعلوماتية المتطلبة لهذا الغرض

**11- الأداء الإلكتروني [38]للرسم القضائي عبر البطائق البنكية" PEL":** قامت الوزارة بتفعيل خدمة الأداء الالكتروني للرسم القضائي عبر الخط فيما يخص خدمات: تسليم شواهد السجل التجاري وإيداع القوائم التركيبية"، وتلقي المقالات عبر المنصة الخاصة بالتبادل الإلكتروني مع المحامين، وكذا أداء مخالفات غرامات الرادار الثابت عن بعد، الأمر الذي من شأنه أن يجنب المرتفقين عناء التنقل إلى المحكمة، وقد بلغ عدد الأوامر بالتحويل منتصف شهر شتنبر من سنة 2023 ما مجموعه 1297 أمرا بالتحويل بقيمة قدرها 108.768.542.00 درهم، يخص 93 محكمة (75) محكمة ابتدائية، 8 محاكم تجارية 5 محاكم إدارية 2 محكمة استئناف تجارية 2 محكمة استئناف و 1 مركز قاضي مقيم)

**12- الأداء الإلكتروني متعدد القنوات Multicanal:** سيتم تعزيز الأداء الإلكتروني في القريب العاجل بخدمة الأداء الإلكتروني المتعدد القنوات، باعتباره مشروعا مهيكلا للتدبير المالي والمحاسبي لصناديق المحاكم، والذي يأتي في ظرفية تحتم الانخراط في آليات العمل عن بعد، مما يؤشر على نجاعة وحكامة تدبيرية تشكل مدخلا من مداخل التحول الرقمي بقطاع العدل، والمشروع قد أضحى جاهزا للتنزيل، كما تمت تجربته بثلاث محاكم نموذجية وهي: المحكمتين التجاريتين بالدار البيضاء ومراكش والمحكمة الابتدائية بالقنيطرة)، وقد أعطى نتائج جد إيجابية ومشجعة، وقد تم الاتفاق على توسيع دائرة المحاكم التي تشملها المرحلة التجريبية إلى (06) محاكم أخرى، بهدف الحصول على مؤشرات الانخراط في الخدمة قبل الشروع في تعميمها على مختلف محاكم المملكة بعد إعطاء الانطلاقة الرسمية من طرف وزير العدل [39] .

**13 - تعميم خدمة الاطلاع على الحساب عبر منصة "CDG-Net":** تم تثبيت هذه الخدمة ب 102 محكمة مفصلة وفق الشكل التالي: (17) محكمة استئناف 67 محكمة ابتدائية 8 محاكم تجارية، 6 محاكم إدارية 3 محاكم استئناف تجارية ومحكمة استئناف

[38] - إن المشرع المغربي نظم وسائل الأداء الإلكترونية في القسم الرابع من مدونة التجارة، وعرفها بأنها "كل وسيلة تمكن كل شخص من تحويل أموال كيفما كانت الطريقة أو الخطة التقنية المستعملة لذلك" المادة 329 من مدونة التجارة.

[39] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024 ص 48.

إدارية واحدة، كما تم الاتفاق على تجديد الخدمة لفائدة السادة رؤساء كتابة الضبط ونوابهم في الحسابات برسم سنة 2023، وإلى غاية منتصف شتنبر من السنة الجارية، تم توفير 90 مفتاحا CDG-Net لفائدة 75 محكمة.

**14- خدمة التحويل الإلكتروني عبر منصة "CDG Digitale Banking":** انكبت الوزارة بشراكة مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير على إعداد منصة التحويل الإلكتروني للأموال " CDG DigitaleBanking" لاعتماد التحويلات البنكية بين محاسبي صناديق المحاكم في إطار تنفيذ الإنابات القضائية - المدنية والزجرية، ثم التحويل لفائدة حساب الودائع والأداءات لهيئات المحامين في أفق تعميم الخدمة على باقي المتدخلين، حيث تم إعطاء انطلاق العمل بالمنصة خلال المرحلة التجريبية ب 12 محكمة، تلتها مرحلة التكوين والتأطير من طرف أطر الوزارة ونظرائهم بصندوق الإيداع والتدبير بخمس مراكز تكوينية، عن الفترة الممتدة من 05 إلى 19 يونيو 2023، ستليها مرحلة تقييم الملاحظات والتوصيات بهدف تجويد المنصة، ثم الشروع في التعميم على مختلف محاكم المملكة خلال السنة الجارية.

15- **اعتماد نظام الأوامر بالتحويل بدل إصدار الشيكات من حساب مصفي أدوات الاقتناع:** تم إصدار 06 أوامر بالتحويل إلى غاية منتصف شهر شتنبر من سنة 2023 بقيمة بلغت 572.800.00 درهم كما أن المجموع الإجمالي لمداخيل المحجوزات النقدية إلى غاية متم شهر غشت من السنة الجارية بلغ 407,260.347.29 درهم.

**16- مواصلة العمل ضمن اللجنة المشتركة المكلفة بتدبير الجانب المالي في مشروع إحداث المقاولات بطريقة الكترونية ومواكبتها[40] - CREOL، :** تم التوقيع على اتفاقيتين مشتركتين الأولى تهم تحديد الأجور عن الخدمات المقدمة من قبل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في إطار تدبير منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها وكيفيات أدائها، والثانية تهم منصة إحداث المقاولات بطريقة الكترونية ومواكبتها لتدبير عملية استيفاء وتحويل الرسوم القضائية المستخلصة ِلفائدة محاكم المملكة المكلفة بمسك السجلات التجارية المحلية.

**17- تحويل الضريبة على الدخل الواجبة على المحامين إلى المديرية العامة للضرائب :**تكثيف الاجتماعات التنسيقية بين أطر وزارة العدل، ونظرائهم بصندوق الإيداع والتدبير والمديرية العامة للضرائب [41] ,لتدبير إجراءات تحصيل الدفعات المقدمة على الحساب، برسم الضريبة على الدخل الواجبة على المحامين بصناديق المحاكم بهدف تحويلها إلى إدارة الضرائب بطريقة إلكترونية.

[40]- ظهير شريف رقم 1.18.109 صادر في 2 جمادى الأولى 1440 (9 يناير 2019) بتنفيذ القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

[41] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024 ص 49.

ISSN 3085-5055

**18 - نشر الإعلانات القضائية بالبوابة الإلكترونية للجريدة الرسمية** :يهدف تدبير مشروع نشر الإعلانات القضائية بالبوابة الإلكترونية للجريدة الرسمية تمت مواصلة الاجتماعات في إطار اللجنة المشتركة بين أطر وزارة العدل، ونظرائهم بمديرية المطبعة الرسمية بالأمانة العامة للحكومة.

**الفقرة الثانية: مشاريع التحول الرقمي التي في طور الإنجاز**

**01- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي المنظومة العدالة:** يتم حاليا الاشتغال على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي لمنظومة العدالة مع مكتب دراسات متخصص حسب المراحل التالية:

-تشخيص الوضعية الحالية والقيام بدراسة مقارنة على المستوى الدولي منجزة وتم تسلم مخرجات هذه المرحلة.

-تحديد الرؤية الجديدة لوزارة العدل في مجال التحول الرقمي، والتي ستنبثق منها استراتيجية التحول الرقمي، الأهداف البرامج وحقيبة مشاريع الرقمنة ذات الأولوية والأثر الفعلى والفورية على المرتفق، وذلك وفق خارطة طريق عملية ومفصلة منجزة ومخرجات هذه المرحلة في طور التسليم.

-إعداد مخطط الحكامة والقيادة، وكذا بطائق المشاريع ومنهجية تنزيلها، بالإضافة إلى آليات التتبع والتقييم في طور الإنجاز مع إعداد مخطط التواصل حول هذه الاستراتيجية والتقييم في طور الإنجاز.

**02 - مشروع إعداد خطاطة مسارات المرتفق والمساطر والإجراءات القضائية[42].**

يهدف هذا المشروع إلى تهيئ الجانب الوظيفي لتبسيط ورقمنة المسارات والمساطر على مستوى المحاكم، بمواكبة مكتب دراسات متخصص، حيث يتم حاليا تنزيل المراحل الأخيرة من هذا المشروع.

- المرحلة 1: تحديد نطاق المشروع منجزة وتم تسلم مخرجات هذه المرحلة.

- المرحلة 2 جمع البيانات والوثائق وتشخيص الوضع الراهن منجزة وتم تسلم مخرجات هذه المرحلة

[42] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024 ص50.

المرحلة 3 :إعداد خريطة مسارات المرتفق والمساطر والإجراءات القضائية بالمجالات القضائية المدني التجاري، الإداري، الأسري الجنائي منجزة وتم تسلم مخرجات هذه المرحلة.

المرحلة 4: الانتقاء وتحديد الأوليات: مرحلة في طور الإنجاز، وتهدف إلى إنجاز مصفوفة لمسارات المرتفق والمساطر القضائية حسب الأولوية من أجل تحديد المساطر التي سيتم التركيز عليها في خارطة طريق مشروع التحول الرقمي.

- المرحلة 5: خارطة طريق التحول الرقمي والتي ستشتمل على باقة من المشاريع المقترحة ذات الأولوية: مرحلة في طور الإنجاز.

**03 -المنصة الرقمية للوثائق العدلية:**

يروم هذا المشروع إلى رقمنة المسارات والمساطر والإجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية [43]وابتكار الحلول الرقمية لتبسيطها وتعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات المشتركة مع كافة الشركاء. كما تهدف إلى تسهيل حصول المرتفق على الخدمات وتقليل تنقلاته نحو المحكمة وتكاليف إنجاز الخدمات الإدارية والقضائية بالنسبة للمواطن والإدارة، وذلك من خلال [44] :

- تمكين المواطنين من إيداع الوثائق والطلبات لتوثيق العقود العدلية واستخراج نسخ العقود:

- تمكين العدول من تحرير الوثائق بالمنصة وتوقيعها إلكترونيا وكذا تسليم العقود الرسمية لأصحابها:

-تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق العدلية بالمنصة وتوقيعها إلكترونيا. وفيما يخص وضعية الإنجاز، فقد تم تسلم الوحدة الخاصة بمساطر وإجراءات الزواج، ويتم الاشتغال حاليا على مساطر وإجراءات الطلاق والعقار.

**04- رقمنة طلبات الاستفادة من تسبيقات صندوق التكافل العائلي:**

[43] - فالوثيقة العدلية من الناحية القانونية هي وثيقة رسمية يمكن الاحتجاج بكل ما تتضمنه حتى في مواجهة الغير، وبذلك فهي تشكل حجة كتابية دامغة في حسم النزاعات وحفظ الأنساب والأعراض، بل إنها تكون في غالب الأحيان سببا في عدم نشوب النزاع من أصله بخصوص كثير من الحقوق المحفوظة بها، بل إنها تمنع نشوب النزاع من أساسه وتدرأ كل طمع أو نكران، وقد نقول بأن إجراءات إنجازها تزيد الثقة في الوثيقة العدلية، لكن حتى وإن سلمنا بصحة ذلك فإن الكيفية التي تنجز بها في هذا القرن تؤدي إلى عكس ذلك تماما.

لقد ساد شعور بأن مسطرة إنجاز الوثيقة العدلية تتسم بالبطء وعدم مسايرة التطور المستمر في التسارع، خاصة مع موجة التكنولوجية الجديدة والطموح نحو تحقيق الإدارة الإلكترونية في ظل المغرب الرقمي، ويمكن القول أنه أصبح هناك إجماع من قبل الممارسين في والمسؤولين والمتتبعين على ضرورة تعديل هذه المسطرة تعديلا جذريا يضمن بقاء قوة مكانة ودور الوثيقة العدلية بما يتلائم مع دورها.

[44] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024 ص51.

ISSN 3085-5055

يهدف هذا المشروع إلى تجويد خدمات الصندوق وتقريبه من مستحقي النفقة وتبادل المعطيات والوثائق المتعلقة إلكترونيا دون الحاجة إلى توجيهها ورقيا إلى الجهات المكلفة وبالتالي تسريع استفادة طالبي الاستفادة من تسبيقات الصندوق من المبالغ المستحقة.

ولقد تم الانتهاء من تطوير برمجية تدبير ملفات الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، كما تم القيام بالتجارب التقنية الضرورية للبرمجية في المحيط العملي بقسم قضاء الأسرة بالرباط [45].

هذا، وقد تم إعداد اتفاقية الشراكة بين صندوق الإيداع والتدبير الاحتياطي ووزارة العدل المتعلقةٍ بتدبير هذا النظام المعلوماتي، وهي الآن في طور التحيين.

**05- تجويد البو ابة القانونية لوزارة العدل – عدالة:**

يتم الاشتغال حاليا، في إطار صفقة عمومية، على إعادة تصميم الواجهة الخلفية الخاصة ببوابة عدالة وفق تقنيات حديثة، تمكن من تحسين كفاءة النظام وسهولة الاستخدام سيتم تسلم هذه الصفقة خلال شهر أكتوبر 2023.

**06- السجل الإلكتروني للتعاونيات:**

يتم العمل على إنشاء نظام معلوماتي لتسليم شهادات المصادقة على التسمية والتقييد بالسجل المحلي للتعاونيات بالمحاكم الابتدائية بتنسيق مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومكتب تنمية التعاون، وحاليا تطوير النظام في مراحله الأخيرة، في انتظار توقيع اتفاقية الشراكة المتعلقة بالتدبير المشترك للنظام المعلوماتي[46].

**07- منصة إلكترونية لتتبع تنفيذ الأحكام في حق اشخاص القانون العام:**

يروم هذا المشروع تتبع تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام إدارات الدولة الجماعات المحلية المؤسسات العمومية وشركات الدولة، وقد تم السهر على تضمين كافة المعطيات المرتبطة بهذه الأحكام، والحرص على جودتها ودقتها، وفيما يخص وضعية الإنجاز فالمنصة جاهزة وهي قيد التجريب.

[45] - مرجع سابق ص 51.

[46] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024 ص 52.

**08- خدمة الحصول على وثيقة الجنسية المغربية:**

سيمكن هذا المشروع من تبسيط ورقمنة هذا الإجراء الإداري، من خلال تمكين المرتفق من تقديم طلب إصدار شهادة الجنسية إلكترونيا مع إرفاقه بكافة الوثائق المطلوبة دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر المحكمة الابتدائية المختصة المنصة جاهزة وهي قيد التجريب.

**09 - رقمنة سجلات التوثيق:**

يتم حاليا الاشتغال على السجلات المرتبطة بالمجال الأسري: الزواج والطلاق وسجلات العقار على مستوى قسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية بسلا كمحكمة نموذجية في افق تعميمه على كافة محاكم المملكة وعلى كافة أنواع السجلات والوثائق وفتح المجال أمام المتقاضين وعموم المواطنين للاطلاع عليها بشكل أني ومحين وطلب نسخ منها عبر الخط [47].

10- **التبادل الإلكتروني مع الإدارات والمؤسسات العمومية**

تشتغل الوزارة على تفعيل التبادل البيني للمعطيات والملفات بشكل آمن بين وزارة العدل ومختلف الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية، عن طريق تطوير خدمات الويب servicesweb)، ويتعلق الأمر ب:

-المديرية العامة للأمن الوطني، بخصوص معلومات بطاقة التعريف الوطنية قيد التجريب

-الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بخصوص البيانات المتعلقة بالعربات موضوع ملفات التحصيل ومالكيها ووضعيتها: قيد التجريب

- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، بخصوص البيانات المتعلقة بالممتلكات العقارية موضوع ملفات التحصيل ووضعيتها: قيد التطوير.

**11 -منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء[48].**

استكمالا لمشاريع التبادل الإلكتروني بين المهن القانونية والقضائية ومرفق العدالة، سيتم إحداث منصة إلكترونية لرقمنة مختلف الإجراءات التي يقوم بها الخبير أمام المحكمة، والمشروع حاليا قيد الدراسة لإعداد تصميم هذه المنصة.

[47] - مرجع سابق ص 52.

[48] - مرجع سابق ص 53.

**12-منصة إلكترونية مشتركة لتتبع الملفات المتعلقة بشركات التأمين والأبناك والإدارات العمومية :**

تعتزم الوزارة إحداث منصة إلكترونية مشتركة لتتبع الملفات المعروضة على القضاء ومدة تنفيذها وخاصة الملفات المتعلقة بشركات التأمين والأبناك والإدارات العمومية.

**13- المنصة الإلكترونية للمزاد العلني:**

رقمنة جميع إجراءات المزاد العلني بدءا من إصدار الحكم إلى نقل الملكية للمعني بالأمر، وتمكين المرتفق من المشاركة في مزادات متنوعة من أي مكان بسهولة وشفافية.

**14- الفضاء الرقمي للمواطن:**

سطرت الوزارة مشروعا جديدا يرتكز على تأهيل محاكم المملكة من خلال تجهيزها بفضاءات رقمية [49]متوفرة على أحدث الوسائل والمعدات التقنية الضرورية لحسن استقبال المرتفقين وتيسير ولوجهم إلى الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المحكمة في طور الدراسة بشراكة مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة [50].

**ب- تعزيز خدمات الاستقبال للمرتفقين الناطقين بالأمازيغية[51]:**

في هذا الإطار استفادت الوزارة من 142 عون استقبال، ناطقين باللغة الأمازيغية وتريفيت وتشلحيت تم توزيعهم على مختلف محاكم المملكة. كما ستواصل الوزارة الانخراط في المراحل المقبلة من هذا المشروع وفي تعميم الاستفادة على جميع المحاكم [52].

**ج -على مستوى البنية التحتية والأمن المعلوماتي:**

---

[49] - مرجع سابق ص 53.

[50] - ملخص البرنامج الحكومي 2021-2026.

[51] - في إطار تنزيل القانون التنظيمي رقم 16. 26 بتاريخ 12 شتنبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية انخرطت الوزارة في برنامج يهدف إلى إدماج اللغة الأمازيغية وتعزيز حضورها بالمر افق العمومية تحث إشراف رئاسة الحكومة والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وذلك عبر توفير 300 عون ناطق باللغة الأمازيغية من القطاع الخاص كمرحلة أولية تجريبية لمدة سنة، وذلك للقيام بمهام الإرشاد والتواصل والتوجيه لفائدة المرتفقين الناطقين بالأمازيغية وذلك تيسيرا لولوجهم للخدمات العمومية.

[52] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 و آفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024

مواصلة لمجهوداتها على مستوى الرفع من البنية التحتية المعلوماتية للإدارة القضائية، أبرمت وزارة العدل مجموعة من الصفقات والعقود أهمها:

**-1 الصفقات العمومية المنجزة:**

-عقد الاشتراك للولوج إلى قاعدة بيانات المستعملين لسحابة Office 365 Entreprise ES Office 365 Entreprise E3 et بهدف نجاعة البرامج المعلوماتية وتيسير المحاكمة عن بعد ؛

-الصيانة الوقائية والعلاجية للمموجات الكهربائية.

-اقتناء وتثبيت نظام حماية التطبيقات من القرصنة والهجمات الإلكترونية الداخلية والخارجية.

-اقتناء برامج معلوماتية خاصة بتصميم البناء لفائدة مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات وأخرى خاصة بمعالجة الوثائق الالكترونية [53].

-تثبيت نظام الشبكة اللاسلكية بوزارة العدل و ربط بعض المراكز القضائية بشبكة الانترنيت G4

- تثبيت خط الربط الخاص للتبادل الرقمي بين وزارة العدل والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية NARSA

- ترقية خط الربط الخاص بالتبادل الرقمي بين وزارة العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من شبكة G4 إلى الألياف البصرية من أجل تحسين جودة الخدمات.

-ترقية خطوط ربط الشبكة الخاصة الافتراضية VPN بالمحاكم

-إنشاء خطوط هاتفية لفائدة شعب التحقيق وتوسعة الخطوط لفائدة البنايات الجديدة.

**-2- الصفقات العمومية في طور الإنجاز.**

-تدقيق وافتحاص شامل للبنية التحتية المعلوماتية وحماية نظم معلومات وزارة العدل:

[53] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2024 ص 54.

-اقتناء عتاد معلومياتي لفائدة وزارة العدل وحواسيب محمولة لفائدة الملحقين القضائيين المتخرجين وموظفي وزارة العدل

-تثبيت خط الربط بين مقر الوزارة وملحقة وزارة العدل بتكنوبوليس.

-ترقية خطوط الربط بالأنترنيت الخاصة بقاعات المحاكمة عن بعد ببعض المؤسسات السجنية.

**3 - الصفقات العمومية المنجزة في إطار اتفاقية التمويل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

-اقتناء معدات تقنية وحواسيب محمولة ومفاتيح التشفير الخاصة بمنصات الوزارة لفائدة وزارة العدل

**4- الصفقات العمومية في طور الإنجاز في إطار اتفاقية التمويل المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[54]:**

-اقتناء وتثبيت نظام المرافعة عن بعد لفائدة محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء.

-اقتناء رخص لتدبير جدران الحماية الإضافية بالمحاكم واقتناء حواسيب ثابتة وطابعات لفائدة وزارة العدل.

**- تعزيز البنية التحتية للمحاكم**

في إطار الجهود المتواصلة لوزارة العدل لتعزيز حكامة الإدارة القضائية وتوفير ظروف ملائمة للعمل والاستقبال بالمحاكم أولت الوزارة اهتماما بالغا للرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة والخصوصية المغربية في مجال البناء والعمران ومتطلبات الخدمة القضائية، أو من خلال تهيئة وتوسعة وتجديد وتجهيز بنايات أخرى مواكبة للتطور في المجالات الهيكلية والتنظيمية أو تيسير الولوج ومراعاة معايير جديدة في اعتماد هذه البنايات من خلال نهج التنميط المرتكز على معايير الجودة والأمن والسلامة وسلاسة الخدمة العمومية ونجاعتها.

وفي هذا السياق تم إنجاز مجموعة من المشاريع برسم سنة 2023 نذكر منها:

1- **على مستوى الارتقاء بالبنية التحتية للمحاكم**

[54] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2024 ص 55.

عملت وزارة العدل على إدراج واحترام مجموعة من المعايير في مجال البناء لتوفير بنايات [55]:

- خدماتية حديثة سهلة الولوج ومستجيبة للاحتياجات الخاصة صديقة للبيئة ومستجيبة لمعايير الإدارة المثالية في استعمال الطاقة تمكن من توفير ظروف جيدة للاستقبال والمساعدة الاجتماعية تستجيب للمعايير الحقوقية والإنسانية في الولوج للعدالة.

**2 - على مستوى توفير التجهيزات اللازمة لسير المحاكم**

موازاة مع انتهاء الأشغال بالبنايات الجديدة، تقوم الوزارة باقتناء تجهيزات ومعدات جديدة للمساهمة في توفير ظروف جيدة للعمل بالإدارة المركزية وبالمحاكم بمختلف الدوائر القضائية للمملكة.

**-تجهيز المحاكم والبنايات الإدارية**

قامت وزارة العدل، في إطار تعزيز بنيتها التحتية، خلال سنة 2023 بتوفير التجهيزات اللازمة المجموعة من المحاكم على صعيد المملكة من عتاد ومعدات بلغت الكلفة المالية الإجمالية لها ما يناهز 28677548.00 درهما

ويمكن القول ان نجاح مشروع مخطط التحول الرقمي للعدالة بالمغرب رهين باشراك كل الفاعلين في منظومة العدالة ولتحقيق الرؤية رؤية التحول الرقمي للعدالة لابد ان تقوم على اساس المقاربة التشاركية في التشريع والأخذ بوجهات نظر كل الفاعلين في منظومة العدالة وان اي مساس بالمنهجية التشاركية من شانه ان يعرقل او على الاقل يحد من فعالية مشروع التحول الرقمي للعدالة بالمغرب.

وختاما يجب الإشارة بانه الهيئات التشريعية تضطلع بوضع القوانين التي تنظم التقاضي الإلكتروني وتلعب دورًا حيويًا في ضمان توافق هذه الأنظمة مع القوانين الوطنية والدولية يُشجع على إقامة شراكات مشتركة بين الهيئات التشريعية والسلطات القضائية لتحقيق تنسيق أفضل.

[55] - حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2024 ص 57.

وفي هذا الإطار تجدر الاشارة إلى أن مديرية الدراسات والتعاون والتحديث قد اعلنت في هذا الصدد عن طلب عروض حول التدقيق الأمني الشامل للنظام المعلوماتي لوزارة العدل وإنجاز مخطط عمل لمطابقة التوجهات الوطنية في مجال امن النظام المعلوماتي [56] ، وذلك مسايرة لاستراتيجية المغرب الرقمي 2020 [57]، ولتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. [58]

لذا يجب على الإدارة القضائية العمل على بلورة استراتيجية واضحة المعالم في مجال أمن المعلوماتي [59]، والعمل على إنجاز مساطر ودلائل وتوجيها للمستعملين والقائمين على التطبيقات المعلوماتية التي تتضمن مجموعة من المعطيات والبيانات ذات الطابع الشخصي، إضافة إلى ضرورة العمل على الرفع من القدرات الوقائية والعملية للأنظمة المعلوماتية بالإدارة القضائية بشكل يضمن سلامة وحماية المعطيات، ويعزز ثقة المرتفقين في هذا القطاع الحيوي، خاصة وأن الابتكار الرقمي يتجاوز بشكل كبير التدابير الأمنية , إضافة إلى ضرورة خلق مصلحة مشرفة عن الأمن المعلوماتي، لأنه يتضح من خلال استقرائنا للهيكل التنظيمي للوزارة العدل والمنشور بالموقع الرسمي لها، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع مقتضيات المادة 8 من المرسوم 2.10.310 الصادر في 7 جمادى الأولى 1432 الموافق ل 11 أبريل 2011 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل والتي تنص: ضمان افتحاص البرامج المعلوماتية والحرص على احترام ضوابط السرية والأمن واحترام حقوق الأشخاص في هذا المجال , ولما لا خلق منصب المدير المكلف بالأمن المعلوماتي بالإدارة القضائية، وذلك تماشيا مع توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي دعت من خلالها توصياتها إلى ضرورة خلق منصب المدير المكلف بالأمن المعلوماتي بمختلف الوزارات والمؤسسات العمومية، مما سيساهم في تحسين قدرة الإدارة العمومية في التنسيق وتنفيذ السياسة الأمنية بالمغرب مطابقة مع التوجهات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني.

ومن أجل مواجهة إختلال الفضاء السيبراني وبما يتناسب مع التحديات، قررت معظم الدول المقدمة لعزيز مرونتها واعتمادها على إستراتيجيات للأمن السيبراني، من شأنها خلق قدرات دفاعية وامنية منظمة قادرة على حماية فضائها السيبراني. وهو ما سار عليه المغرب، فكما هو معلوم على أن هذا الأخير انخرط منذ سنة 2011 تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في مسار استراتيجية تتكلف أساسا بتحديد توجهات الدولة في مجال أمن نظم المعلومات ومديرية عامة تسهر بواسطة

[56] - طلب العروض رقم 2017/15 المتعلق ب التدقيق الأمني الشامل للنظام المعلوماتي لوزارة العدل و إنجاز مخطط عمل لمطابقة التوجهات الوطنية في مجال امن النظام المعلوماتي.

[57] - Stratégies nationales pour le développement de l'économie numérique Broadband Forum and 3rd SC Meeting 8 Nov. 2016, INPT Mme Samia CHAKRI, Directrice de l'Economie Numérique.

[58] - Rapport OCDE: Examen du Gouvernement numérique du Maroc, Base de la Transformation numérique du secteur public au Maroc.

[59] - مكن تعريف الأمن المعلوماتي او السيبريالي على أنه: أمن الشبكات، والأنظمة المعلوماتية والبيانات والمعلومات، والأجهزة المعلوماتية المتصلة بالأنترنيت، وعليه فهو المجال الذي يتعلق بإجراءات ومقاييس ومعايير الحماية المفروض اتخاذها، او الالتزام بها، لمواجهة التهديدات ومنع التعديات أو الحد من آثارها في أسوا الحالات.

ISSN 3085-5055

مخططات عمل تصيغها على تأمين نظم معلومات الإدارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، كما تم إنشاء مركز خاص باليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية، يقوم بإخطار الإدارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية بكل حادث قد يمس أمن نظمها وإعداد توصيات تقنية لمساعدة الهيئات المعنية في مواجهة الأخطار التي تحدق بسلامة نظمها.

وبالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة والرغبة الملموسة في الحكومة المغربية للحد من الهجمات السيبرانية وجعل الفضاء السيبراني أكثر امانا ومرونة.., الا انها ستبقى مجرد حبر على ورق إذا لم يكن هناك إطار قانوني شامل يوفر للهيئات والمتعهدين والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية تدابير وقائية تحمي نظم معلوماتهم على هذه الأساس، وتنزيلا لتوجهات جلالة الملك بالتسريع في خلق إطار قانوني قادر على تحقيق الأمن. السيبراني للبلاد تدخلت إدارة الدفاع الوطنية بإعداد القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني[60] الصادر بتاريخ 25يوليوز 2020، والذي يهدف إلى حماية نظم معلومات مؤسسات وإدارات الدولة وكذلك البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية ومهني هذا القطاع، والاستجابة للحوادث والهجمات السيبرانية كما يسعى المشرع من خلال هذا القانون إلى تعزيز ثقافة الأمن السيبراني التي من شأنها دعم الاستخدام الأمن والمناسب للقضاء السبيراني بالإضافة إلى القيام بعمليات التحسين لفائدة هيئات القطاع الخاص والأفراد، كما يهدف أيضا إلى تعزيز الثقة والأمن الرقمي في بلادنا، ودعم اقتصاده الرقمي.

تطبيقا لمقتضيات هذا القانون ثم في تاريخ 15 يوليوز 2021 إصدار المرسوم رقم 2.21.406 تطبيق أحكام القانون رقم 20.05 المتعلقة بالأمن السبيراني [61]

[60] - يتعلق الأمر بالقانون 05.20 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.69 الصادر في 4 ذي الحجة 1441 ( 25 يوليوز 2020)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6904-9 المؤرخة في ذو الحجة 1441 (30 يوليو 2020)، ص: 4160.

[61] - يتعلق الأمر بالمرسوم رقم 2.21.406 الصادر في 4 ذي الحجة 1442 (15 يوليوز 2021) بتطبيق القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7011-29 المؤرخة في ذو الحجة 1442 (9 أغسطس 2021، ص 5979.

كما ينبغي أن يتم التشجيع على تطوير القدرات على إنفاذ القانون السيبراني، بما في ذلك التدريب والتعليم لطائفة من أصحاب المصلحة الضالعين في مكافحة الجريمة السيبرانية (مثل القضاة والوكلاء العامين للملك، والمحامين وموظفي إنفاذ القانون والتحقيق الجنائي وغيرهم من المحققين).

وينبغي أن تتلقى أجهزة إنفاذ القانون تدريبا متخصصا لتفسير وتطبيق قوانين الجرائم السيبرانية الوطنية (أي ترجمة القانون إلى مفاهيم تقنية والعكس)، والكشف الفعال عن الجرائم السيبرانية وردعها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، والتعاون الفعال مع دوائر الصناعة وهيئات إنفاذ القانون الدولية (مثل الإنتربول واليوروبول) للتصدي للجرائم السيبرانية ولتعزيز الأمن السيبراني، والعمل على إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني بالمغرب.

من المؤكد أن التقاضي الالكتروني بالفعل يشكل قفزة نوعية نتجت عن الخلط بين ما هو قضائي وما هو تكنولوجي لينتج عنه نظام قضائي تكنولوجي يساهم إلى حد كبير في تخطي زمرة من المعوقات التي تحول دون رؤساء نظم قضائية محصنة. وبالتالي ستبلور مفهوم جديد للأمن القضائي من جهة، والرقي بالنظم القضائية التي ستوفق في اعتماده بشكل صحيح لا كلي.

وفي الوقت الراهن، ثمة إجماع في المغرب بشأن أهمية "السحابة السيادية" في تنزيل وتيرة التسريع المشار إليها أعاه، إذ لا يتعلق الأمر بالوعي بضرورة تبني بيئة سحابية تحترم السيادة الرقمية فحسب، بل أيضا بتعميم استخدام تكنولوجيا "الحوسبة السحابية". وتحقيقا لهذه الغاية، يكمن التوجه الذي يظهر حاليا في المغرب في إسناد الاستثمارات المتعلقة بهذا المجال لفاعلين خارجيين يتقنون هذه التكنولوجيا. وعليه، تحتكر مراكز البيانات) data centres ) السوق السحابية الخاصة معظم استخدامات "الحوسبة السحابية" بالمغرب، فيما يتشكل موردو الخدمات السحابية في القطاع العام أساسا من الفاعلين في مجال الاتصالات. زيادة على ذلك، شرع نطاق الحوسبة السحابية الهجينة في التوسع باعتبارها حلا من الحلول التي تتيح تقاسم المخا طر المرتبطة باستخدامها.

على صعيد آخر، تصطدم الاستعانة بفاعلين خارجيين بالخطر المرتبط بالسيادة الرقمية. في هذا الصدد، تتمثل الأولويات الواجب ضبطها لضمان "سيادة سحابية" في التوطين الجغرافي للبيانات) data residency والذي يشير إلى الموقع الفعلي الذي تتواجد فيه البيانات من جهة، وفي السهر على حكامة هذه البيانات من جهة ثانية. وفي أغلب الأحوال، يخضع هاذين الشقين إلى نصوص تنظيمية صارمة يتم تطبيقها سواء على المستوى الدولي أو على صعيد كل بلد على حدة.

وينتظر من المغرب تفعيل استراتيجية وطنية للسيادة الرقمية من أجل كسب رهان هذه المتطلبات، تتموقع فيه الحوسبة السحابية كأول حجر أساس. وتشمل القضايا المراد مراعاتها في هذا الصدد متوقع المغرب كقطب قاري وإقليمي لاقتصاد الحوسبة السحابية، وكيفيات توسيع استعمال هذه التكنولوجيا من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة) startups)، وتشجيع التحالفات الاستراتيجية والإقليمية، علاو ة على تجويد الإطار القانوني لتمكينه من مواكبة التطور التكنولوجي واستيعاب الإكراهات التقنية والاقتصادية للحوسبة السحابية.[62]

[62] - تقرير مجلس المنافسة 2022 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7240 مكرر - 3 ربيع الاخر 1445 ( 19 أكتوبر 2023 ) الجريدة الرسمية ص 8193

# لائحة المراجـــــع

1. الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش الذي افتتحت أشغاله يوم الاثنين 21 أكتوبر 2019 بمراكش، تحت شعار " العدالة والاستثمار التحديات والرهانات.
2. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011) الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.
3. ظهير شريف رقم 1.22.38 الصادر في 30 من ذي القعدة 1443 (30يونيو 2022) بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.
4. ظهير شريف رقم 1.18.109 صادر في 2 جمادى الأولى 1440 (9 يناير 2019) بتنفيذ القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها
5. القانون التنظيمي رقم 16. 26 بتاريخ 12 شتنبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية
6. القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.69 الصادر في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليوز 2020)، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6904-9 المؤرخة في ذو الحجة 1441 (30 يوليو 2020)،
7. المرسوم رقم 2.21.406 الصادر في 4 ذي الحجة 1442 (15 يوليوز 2021) بتطبيق القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7011-29 المؤرخة في ذو الحجة 1442 (9 أغسطس 2021،
8. كلمة الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2021 يوم الجمعة 05 فبراير 2021.
9. كلمة السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2019 , التقرير السنوي لمحكمة النقض 2019
10. كلمة الرئيس الأول السابق لمحكمة النقض السيد مصطفى فارس, الرئيس المنتدب السابق للمجلس الأعلى للسلطة القضائية , التقرير السنوي لمحكمة النقض لسنة 2019.
11. المخطط التوجيهي للتحول الرقمي العدالة في المغرب لسنة 2020.

ISSN 3085-5055

12. المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية (2021-2026) يرمي هذا المخطط إلى تحديد الدور الذي يتعين أن يقوم به المجلس الأعلى للسلطة القضائية في مجال مساهمة القضاء في برامج إصلاح منظومة العدالة خلال الفترة المقبلة، سواء فيما يتعلق بتدبير وضعية القضاء أو الإشراف على الشأن القضائي أو في باقي مجالات منظومة العدالة؛ وذلك بتبني مقاربة تشاركية مندمجة تسعى إلى تخليق القضاء، والرفع من قدرات القضاة، والزيادة من منسوب نجاعة أدائهم، وتقوية الملكات القانونية والحقوقية لديهم.

13. تقرير المجلس الأعلى للسلطة القضائية لسنة 2022 , الجريدة الرسمية عدد 7249 مكرر - 6 جمادى الأولى 1445 (20 نوفمبر 2023) .

14. تقرير مجلس المنافسة 2022 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7240 مكرر - 3 ربيع الاخر 1445 ( 19 أكتوبر 2023 ) .

15. حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2023 وآفاق عملها المستقبلية برسم سنة 2024.

16. حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2024.

17. الدورية رقم 24.23 حول التنظيم الاهيكلي الجديد للمجلس الأعلى للسلطة القضائية الصادرة عن الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بتاريخ : 22 شتنبر 2023 والموجهة الى السيدلت والسادة المسؤولون القضائيون بمختلف محاكم المملكة .

18. **البشير الحداد الكبير, مقال حول « التقاضي عن بعد والحكامة القضائية في فترة كورونا (مبادرة وزارة العدل نموذجا) »**

19. أصبان نور الدين التدبير الرقمي للإدارة القضائية، محمكة الاستئناف بالحسيمة نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر القانون العام، السنة الجامعية 2017/2018.

20. بنزهة مريم : القضاء الالكتروني بالمغرب , اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي السنة الجامعية 2017-2018

I. Philipe Lemoine, la nouvelle grammaire du succès : la transformation numérique de l'économie française, Rapport au Gouvernement, Novembre 2014.

II. Stratégies nationales pour le développement de l'économie numérique Broadband Forum and 3rd SC Meeting 8 Nov. 2016, INPT Mme Samia CHAKRI, Directrice de l'Economie Numérique.

III. Rapport OCDE: Examen du Gouvernement numérique du Maroc, Base de la Transformation numérique du secteur public au Maroc

IV. La transformation digitale, appelée également transformation numérique, fait référence au mécanisme qui permet aux organisations d'intégrer toutes les technologies numériques disponibles dans leurs opérations. Ces technologies ont pour but de perfectionner de nombreuses actions au niveau des organisations et, conjointement, elles leur permettent de maintenir leur croissance, BoughanjaManale, Tomader Masri, La digitalisation entre le délai judiciaire et l'enjeux de l'instauration d'une sécurité numérique au Maroc, Edition 2022 .